بسم الله الرحمن الرحيم سبحن الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصا الذى بركنا حوله لنريه من ءايتنا إنه هو السميع البصير * وءاتينا موسى الكتب وجعلنه هدى لبني إسرءيل ألا تتخذوا من دوني وكيلا * ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا * وقضينا الى بنى إسرءيل فى الكتب لتفسدن فى الأرض مرتين ولتعلن علوا كبيرا * فإذا جاء وعد أولهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولى بأس شديد فجاسوا خلل الديار وكان وعدا مفعولا * ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددنكم بأموال وبنين وجعلنكم أكثر نفيرا * إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الأخرة ليسئوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا * عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا وجعلنا جهنم للكفرين حصيرا *
صدق الله العظيم



Islam and Palestine

نشرة غير دورية تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية

العدد التاسع والعشرون والثلاثون — ١٦ محرم الحرام ١٤١١هـ — ٨ أوغسطس (آب) ١٩٩٠م

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتفاضة رافعة الصمود العربي-الاسلامي

في مقابل إندفاع الاساطيل الغربية الى مياه الخليج الاسلامي، وفي مقابل أزمة النظام العربي وإنقساماته، وفي مقابل اضطراب سياسات منظمة التحرير وفشل برنامجها للسلام، وفي مقابل قمع العدو الصهيوني ومشاريعه التوسعية لابد أن تستمر إنتفاضة شعبنا في الوطن المحتل، بأعلى وتيرة ممكنة ومهما كانت التضحيات.

لقد كانت مراهنة البعض في المرحلة السابقة أن ينهض الوضع العربي ويلقي بثقله لصالح «م.ت.ف» باتجاه إنجاز مشروعها المرحلي، ولكن الهدف الآن ان تستمر الانتفاضة كرافعة لحالة الصمود الشعبي في كل الحوض العربي-الاسلامي أمام الغزو الاجنبي، وإنكشاف الانظمة الرسمية وإنهيار آخر ما تبقى من رصيدها وشرعيتها. ان الانتفاضة الباسلة في الوطن المحتل، بموازاة القوى الاسلامية الناهضة، من امنصر منها ومن يوشك على الانتصار في عدة نقاط من أقاليم وطننا، هي الأمل الحقيقي والوحيد لنهضة الأمة وتجديد قواها وقيامها أمام حالة الانفراد والاستفراد الغربي في مقدرات العالم.

ان ازمة الكويت وتفاعلاتها، وبغض النظر عن الاطار التي ستنتهي اليه، جاءت على رأس مسلسل من التحولات، التي قوضت وبالتدريج قواعد النظام الذي أقامته الدول الكبرى في المنطقة العربية منذ ما بعد حرب اكتوبر (تشرين الاول)، ووجهت ضربات مؤلمة لمنظومة «سايكس-بيكو» ذاتها.

ففي منتصف السبعينات أعيد ترتيب المنظومة «الشرق أوسطية» على أساس إخراج مصر من ساحة الصراع مع العدو الصهيوني، وتقديم الكتلة النفطية العربية كشريك أساسي في قرار المنطقة يدفع بها نحو «الاعتدال»، وقيام توازن إقليمي تشارك فيه ايران (الشاه) ومصر والسعودية. وكان التحول الاسلامي في إيران أول ضربة وجهت للمنظومة الجديدة، التي حاولت القوى الغربية إعادة ضبطها بحرب الخليج وباحلال العراق كبديل عن ايران الشاه. ثم جاءت الانتفاضة لتوجه الضربة الثانية لها، عندما أستلمت القوى الشعبية راية الصراع ضد العدو الصهيوني من أيدي القوى الرسمية وجعلت من الصعب استمرار عجلة التسوية على أساس الخيار الاردني، وكان «مشروع السلام الفلسطيني» محاولة أخرى لاعادة الضبط ومحاصرة المتغير الجديد. وأخيراً تأتي الازمة الكويتية لتثبت ضعف وهشاشة منظومة ما بعد ١٩٧٣ وعدم قدرتها على الاستمرار. وستحاول القوى الغربية بلا شك-جهدها لاعادة ضبط الامور، ولكنها هذه المرة ستأتي متأخرة جداً. فقد تعرى النظام العربي الرسمي الى الدرجة التي لم يعد فيها بامكان القوى الغربية أن تغطيه. وضربت «قوى الاعتدال العربي» الموالية للغرب على أرضها وفي عقر دارها ومن داخلها. في وقت تتصاعد فيه قوة التيار الاسلامي الشعبي ويثبت فيه النظام الرسمي عجزه عن مواجهة تحديات الخارج الممثلة بالغزو الصهيوني وموجات هجرته، وتحديات الداخل الممثلة في إنقسام محاوره ومحاولة قواه لالتهام بعضها البعض، حتى وصلت الأمور الى حد الاستعانة بقوى التدخل الاجنبي العسكرية.

ان على جماهيرنا في الوطن المحتل ان تصعد من انتفاضتها الباسلة لتفسد على العدو الصهيوني محاولة حصاده لكوارث النظام العربي وتراجعاته، ليس دفاعاً عن هذا النظام بل دفاعاً عن الامة والوطن. وعليها أن تصعد من انتفاضتها لتشكل نواة الحركة الشعبية العربية والاسلامية التي تتحفز للتحرك رداً على حالة الانهيار الرسمي وعلى محاولات القوى الغربية لاعادة ضبط منظومته الظالمة المعادية لامتنا وتاريخها، ليس منذ ١٩٧٥ فحسب، بل ومنذ الحرب الاولى.

على أن من الضروري أن يلاحظ أن أهم شروط استمرار الانتفاضة يكمن في وحدة قواها السياسية. وقد شهد شعبنا في الأسابيع الأخيرة محاولات بشعة لتمزيق وحدة الصف، بعد أن صعدت أصوات في الساحة الوطنية لتكرس الانقسام الوطني-الوطني، والوطني-الاسلامي. وعلى جماهيرنا أن تشير بأصبع الخيانة لكل محاولات الانقسام الداخلي ونقل ساحة الصراع من أرض العدو الى ارضنا. والشرط الآخر الهام لاستمرار الانتفاضة هو وحدة قواها الاسلامية ذاتها. صاحبة المصلحة الحقيقية في استمرار الصراع وفي النهضة، وبديل حالة التراجع والانهيار الرسمي.

في هذا العدد

الوطن المحتل / الانتفاضة الباسلة تجتاز الخط الأخضر الوهمي وتوحد الشعب.

ليس هناك خلاف بين معظم قادة الرأي من الفلسطينيين في الداخل والخارج ومن كافة الاتجاهات ان فلسطينيي المنطقة المحتلة منذ ١٩٤٨ يشكلون عاملا من أقوى عوامل استمرار الصراع مع العدو الصهيوني وإيصال الانتفاضة الى مرحلة الانتصار. وكان متوقعاً في الشهور الاولى لاشتعال الانتفاضة الباسلة أن تمتد الى مناطق المثلث والجليل والنقب، خاصة بعد أن شهدت هذه المناطق عدة اضرابات وحوادث صدام مع جنود العدو، رافقت صعوداً للحركة الاسلامية غير مسبوق منذ قيام دولة العدو. ولكن طرح «م.ت.ف» لبرنامجها السياسي في مؤتمر الجزائر الذي استبعد أي إهتمام أو تركيز على منطقة ١٩٤٨ وأعلن للمرة الاولى قبول منظمة التحرير بفكرة كيان فلسطيني محدود في الضفة والقطاع، ساهم في تثبيط قوى الانتفاضة داخل حدود الخط الأخضر الوهمي، وذلك إضافة الى ضعف المساندة العربية والاسلامية للانتفاضة في خارج. والواضح أن حسابات فلسطينيي ١٩٤٨ والمؤثرات والضغوط الواقعة عليهم تختلف قليلا عن تلك التي تحكم الحركة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

وعلى أية حال فان بطء حركة قوى الانتفاضة داخل الخط الأخضر لا يعني اختفائها. ذلك أنه ومع استمرار الصراع على أشد ما يكون عليه في الضفة والقطاع طوال الاعوام الثلاثة الماضية أدى بشكل حتمي، الى جانب عوامل أخرى ، الى إرتفاع حدة التوتر في مناطق التجمع الفلسطينية الرئيسية داخل الخط الأخضر.

حتى أن زئيف شيف، المعلق العسكري لهاراتس كتب في ٢٢ مايو (آيار) الماضي يقول «لقد ثبت بشكل لا يقبل التأويل ان استمرار الانتفاضة الفلسطينية من دون إيجاد حلول عملية مناسبة لها تهدد بشكل كبير بانتقالها داخل الخط الاخضر». بل ذهب الى أنها تسربت بالفعل الى هناك وان حملت اسماً آخر غير الذي تحمله شقيقتها في الضفة والقطاع. وجاء ذلك التعليق بعد يومين فقط من وقوع مذبحة «ريشون لتسيون»، التي اعقبها اسبوع من أشد وأعنف المواجهات التي شهدتها الانتفاضة في كل انحاء فلسطين، داخل وخارج الخط الأخضر.

وكان المراسلون الاعلاميون قد نقلوا مشهداً لا ينسى لفتاة عربية فلسطينية من الجليل وقفت على حدود دماء العمال الشهداء الذين سقطوا برصاص الارهاب اليهودي في «ريشون لتسيون» وهي تصرخ وتبكي وتنتفض بحزن وغضب إنساني بالغ.

وتشير سجلات الشرطة الاسرائيلية الى أن المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨ شهدت ١٠٠ حادثة على خلفية وطنية في العام ١٩٨٧، ارتفعت الى ٥٠٠ في العام التالي لتضاعف عشرات المرات في ١٩٨٩. وتوزعت هذه الحوادث من قذف الحجارة الى إحراق الغابات وكتابة الشعارات على الجدران ورفع الاعلام الفلسطينية.

وإذا صحت الادعاءات التي تشير الى أن دولة العدو تسعى في المرحلة الحالية الى إستيعاب ما يفد إليها من مهاجرين داخل الخط الاخضر لأسباب أمنية وسياسة دولية تكتيكية، فان المتوقع أن يشكل فلسطينيو ١٩٤٨ الجدار الاول الذي سيصطدم بالمهاجرين اليهود. ذلك أن الفلسطينيين داخل الخط الاخضر الذين مورست ضدهم سياسات إقتصادية وإجتماعية عنصرية منذ النكبة الأولى يشكلون الآن حوالي نصف سكان دولة العدو الذين يعيشون على حد الفقر أو أسفل منه، وستؤدي موجات الهجرة الى تفاقم معاناتهم وتهيئة مزيد من فرص صدامهم مع الكيان الصهيوني ومؤسسته العسكرية.

وقبل مجزرة ريشون لتسيون وردود الفعل الغاضبة عليها في أراضي ١٩٤٨، كانت المجالس المحلية العربية تخوض اضراباً لمدة شهر احتجاجاً على التضييق المالي وعدم ايفاء وزارتي المال والداخلية الاسرائيليتين بتعهداتهما بتقديم كفالات مالية لتغطية ميزانيات هذه المجالس، وزيادتها لتقترب من تلك الممنوحة للسلطات المحلية اليهودية. والواضح أن الهجرة الواسعة قد أعادت الى أجواء دولة العدو شعاراتها العنصرية التقليدية حول الموقف من السكان العرب الفلسطينيين مثل «احتلال العمل» و«العمل العبري». وقد سدت بالفعل أمام العمال العرب منافذ العمل في فروع الصناعة المرتبطة بالتقنية الحديثة وصناعات المجمعات العسكرية. وفيما يبقى قطاع البناء والتشييد الوحيد الذي يستوعب عمالا عرباً، فان وزارة العمل الاسرائيلية بدأت بالفعل في إعداد مشروع لجذب ٢٥ ألف عامل من الجنود المسرحين والمهاجرين الجدد لتشييد ٦٠ ألف وحدة سكنية جديدة للمهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي.

وعلى صعيد آخر برزت في الأونة الأخيرة بوادر تشير الى تشقق عميق في جدار «شهر العسل» الطويل الذي عاشه الكيان الصهيوني مع الجالية الدرزية. وللانتفاضة الباسلة بالطبع القدر المعلى في إنجاز هذا الهدف الكبير لمسيرة الصراع مع العدو الصهيوني. فقد وقعت هذا العام صدامات متفرقة بين الجنود الدروز واليهود في معسكرات الجيش الاسرائيلي، بدأت بصدام بين جنود من كتيبة غولاني اليهودية واخرى درزية تابعة لحرس الحدود اثر اهانة الجنود اليهود للدروز ووصفهم بأنهم «عرب قذرون».

وتعود علاقة الدروز بالكيان الصهيوني الى وثيقة وقعها شيوخ الطائفة الدرزية وديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق قبل اكثر من ثلاثة عقود تنص على فرض الخدمة العسكرية على الشباب الدروز أسوة باليهود.

ولكن محاولة دولة العدو الاستيلاء على اراض يملكها الدروز في شمال فلسطين في ١٩٧٦ ومقاومة الدروز لها، وضعت الاسفين الاول في علاقة الطائفة الدرزية الخاصة بالكيان الصهيوني، ثم جاءت الانتفاضة لتصنع مزيداً من الشقوق في هذه العلاقة. وكانت حركة الجهاد الاسلامي قد وزعت نداءاً خاصاً بالجنود الدروز في شهر رمضان من العام الماضي (مايو ١٩٨٩) دعتهم فيه بالانحياز الى شعبهم

الفلسطيني والامتناع عن ارتكاب جرائم القمع بحق الاطفال والمناضلين الفلسطينيين. وجاء توريط عناصر درزية من حرس الحدود في مجزرة نحالين كمحاولة من قيادة جيش العدو لصنع بحر من الدم بين الدروز وبقية قطاعات شعبنا المجاهد في فلسطين المحتلة.

الا أن الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية الأخيرة كشفت عن تقلص ملحوظ في نسبة تأييد الدروز التقليدي لتكتل الليكود وحزب العمل، وازدياد هذا التأييد للقوائم الوطنية العربية التي تنتمي اليها اللجان الوطنية الدرزية. وكانت لجنة المبادرة الدرزية التي تأسست في بداية السبعينات على يد الشيخ فرهود قاسم فرهود إمام «دروز الراحة» من أجل مناهضة السياسة العنصرية الاسرائيلية ضد القرى الدرزية، قد وسعت مطالبها أخيراً لتشمل ضرورة إلغاء الخدمة العسكرية الالزامية للشباب الدروز، والاعتراف بالطائفة «كجزء من الشعب العربي». وذلك خلافاً لنصوص القانون الاسرائيلي التي تعتبر الدرزية قومية ودين في آن واحد. كما تطالب اللجنة بالاعتراف بعيدي الفطر والاضحى عيدين دينيين رسميين لابناء الطائفة الدرزية.

وفي المقابل يعمل خبراء الشؤون العربية في دولة العدو على تقديم عضو الكنيست عن الليكود أمل ناصر الدين كقيادة درزية شابة تسير على خطى الزعامة التقليدية وذلك لسحب البساط من تحت أقدام القوى الدرزية الوطنية التي ترى أن انتمائها للشعب الفلسطيني وقضيته هو الضمان الوحيد لتاريخ الطائفة ومستقبلها.

ان عوامل التحرك واشاراته قائمة فاعلة في المناطق داخل الخط الاخضر، ولكن القوى السياسية الفلسطينية مطالبة بأن تكرس جزءاً اكبر من عملها ونشاطها بين فلسطينيي ١٩٤٨. ولعل القوى الاسلامية بالذات في تلك المناطق، وقد اثبتت الانتخابات البلدية قوتها في قرى ومدن الشمال تتحمل قسطاً اكبر من الآخرين في إنضاج عوامل قيام شعبنا داخل الخط الأخضر ضد سلطة الكيان الغاصب.

عمان / جبهة من كافة المتناقضات العلمانية لمواجهة المد الاسلامي في الاردن

في خطوة غير مفاجئة، أعلن في العاصمة الاردنية عمان ظهر يوم الأحد ٢٢ تموز (يوليو) عن قيام تجمع سياسي أردني يحمل صفتي الجبهة والتنظيم السياسي تحت اسم «التجمع العربي القومي الديمقراطي الاردني». ويطمح التجمع الى حشد قوى يسارية ماركسية وقومية اضافة لشخصيات مستقلة ذات توجه قومي أويساري، في اطار جبهوي. ورغم عدم التصريح في إعلان التجمع الاول، الا ان دوافع تشكيله الرئيسية هي تحقيق «التوازن» أمام صعود قوى الحركة الاسلامية في الاردن، بشكل بارز وغير متوقع، منذ الانتخابات الاردنية العامة الاخيرة التي عقدت في العام الماضي.

ضم التجمع ممثلين عن كل من: الحزب الشيوعي الاردني، حزب الشعب الديمقراطي (فرع الجبهة الشعبية الديمقراطية في الاردن)، وحزب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (التنظيم الاردني)، وحزب البعث، إضافة الى عدد من المستقلين.

ووقع على إعلان قيام التجمع أربعون شخصية حزبية ومستقلة من أبرزهم: ابراهيم بكر، النائب فارس النابلسي، بهجت أبو غربية، محمود المعايطة، آمال نفاع، مشهور حديثة الجازي، د.حسن خريس، فائق وراد، يعقوب زيادين، النائب منصور سيف الدين مراد، نقيب المحامين وليد عبد الهادي، النائب فخري قعوار، النائب عيسى مدانات، الدكتور نبيه معمر، النائب بسام حدادين، النائب الدكتور ذيب مرجى، النائب الدكتور حسن الشايب، عزمي الخواجا، تيسير الزبري، ابراهيم أبو عياش، مؤنس الرزاز، سالم النحاس، حمدي مطر، عبد الرحيم عمر، د. ممدوح العبادي، صالح قلاب، ونقيب الصحافيين هاشم خريسات. وأعلن د. ممدوح العبادي أميناً عاماً للتجمع الذي صدر بيانه الاول بعد اجتماع واسع عقد في مبنى النقابات المهنية في عمان.

ولعل أغرب ما في التجمع أنه ضم حزبي البعث التابعين لدمشق وبغداد معاً، كما أنه وضع أصحاب الاتجاه القومي العربي في الاردن في تحالف مع الحزب الشيوعي الاردني، رغم التناقضات التاريخية بين الطرفين.

ورغم تأكيدات بعض أعضاء التجمع بأنهم «لا يريدون مواجهة مع الأخوان»، إلا أن بيان التجمع لم يأت على أي ذكر للاسلام ودوره في الحياة أو العمل السياسي في الاردن. مما يشير بشكل كاف الى طبيعة وآفاق المعركة التي عقد قادة التجمع النية على خوضها.

اقترح بيان التجمع من أجل الدفاع عن الاردن وحمايته من الاطماع الصهيونية نقطتين:

«أولا: تصليب الوحدة الوطنية وتدعيم الجبهة الداخلية بالارتكاز الى قاعدة القومية لعربية (ليس الاسلام طرفاً هنا!) باعتبارها القاعدة الصلبة للوحدة الوطنية وللجبهة الداخلية المنيعة من جهة. وباعتبارها القاعدة الصلبة للتضامن العربي الفعال من جهة ثانية.

وثانياً: إقامة الجبهة الشرقية التي تضم الاردن وسوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية وأي دولة عربية أخرى، ترغب في الانضمام الى الجبهة الشرقية لتحقيق الأمن القومي العربي، القادر على مواجهة التحالف الامبريالي-الاميركي الصهيوني..». ودعا الاعلان أيضاً الى التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، مع التأكيد مجدداً على ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لضمان حقوقه الوطنية والقومية غير القابلة للتصرف، في العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أكد الاعلان على تعزيز النهج الديمقراطي في الاردن، مؤكداً على أن مقتضيات المصلحة الوطنية العليا، تتطلب إعادة العمل بصيغة الجبهة

الوطنية.

وقد لاحظ المراقبون للحياة السياسية الاردنية بوادر نشاط ملحوظ في أوساط التجمع الجديد، تمهيداً للمشاركة في العمليات والمعارك الانتخابية المقبلة، سواء ضمن الاطر النقابية والاتحادات الطلابية والنسائية أوضمن البلديات، أوحتى الانتخابات البرلمانية القادمة بعد ثلاث سنوات.

وكانت المؤسسة الاردنية الحاكمة قد فوجئت بما لم تتوقعه من عملية الانفتاح الديمقراطي، عندما حصل الاسلاميون على اكثر من ٣٠ مقعداً من مقاعد مجلس النواب الاردني البالغة ٨٠ مقعداً. ثم الحقوا ذلك بالفوز في إنتخابات بلدية الزرقاء، ثاني اكبر مدينية أردنية. وقد تمت اتصالات على أعلى المستويات من الجانب الاردني لتشجيع التنظيمات الفلسطينية النشطة في الساحة الاردنية على تشكيل أحزاب سياسية لها. وفيما امتنعت فتح عن ذلك فان كلا من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية سارعتا لتشكيل حزبيهما.

هذا، وفي الوقت الذي توشك فيه اللجنة الموكلة بصياغة الميثاق الوطني على الانتهاء من عملها، وهو الامر الذي سيفتح الباب لتشكيل الاحزاب السياسية في البلاد، فان كلا من السلطة الاردنية والمعسكر القومي - اليساري، قد بدأت التحرك لاعداد الوسائل اللازمة لكبح تقدم الاسلاميين على الساحة السياسية. ولا يكاد يوجد شك لدى قطاع واسع من المراقبين على أن خطوة التجمع الجبهوي للقوى القومية واليسارية قد جاءت بمباركة من أعلى السلطات الحاكمة في البلاد. ذلك أن ما كشفت عنه الانتخابات الاخيرة، أن الحكم الاردني بخياراته الحالية لم يعد قادراً على الاعتماد على العصبيات القبلية أو الاقليمية في مواجهة أي تحد سياسي داخلي له، كما كان يحدث في السابق. فقد ساهمت عملية التحديث الاجتماعي التي تعرض لها الاردن طوال العقود الثلاثة الماضية في إضعاف العصبيات التقليدية، في الوقت الذي ساهمت فيه عملية التغريب وأزمة البلاد الكبرى في ساحة المواجهة مع العدو الصهيوني الى صعود إسلامي سياسي كبير.

وهكذا، وبعد عقود من قيام الصراع السياسي الداخلي في البلاد على قاعدتي المواجهة مع النفوذ الخارجي من جهة وبين الحكم وقوى اليسار والقوى القومية من جهة اخرى، اذا بجميع الاطراف تلتقي معاً لمواجهة لمد الاسلامي.

على أن الخارطة السياسية لم تكتمل بذلك تماماً، ففي أقصى الساحة السياسية يبدو السيد عبد الهادي المجالي، مدير الامن العام السابق، جاهزاً لاعلان حزب من نوع آخر. والحزب الذي سيطلق عليه اسم «عهد» (عربي هاشمي ديمقراطي)، يرفع شعارات إقليمية شرق أردنية متطرفة و يتحدث بخطاب إنقسامي سيكون بلا شك مصدر تهديد للبلد الذي يعتبر اكثر من ٦٠٪ من سكانه من أصل فلسطيني. ورغم أن الحكم الاردني يتنصل من المجالي و«عهد» الذي يطلق عليه الشارع اسم «ليكود الاردني» فان أحداً لا يجهل أن هذا الحزب سيكون طرفاً في لعبة التوازن الحرجة التي سيحاول الحكم أن يلعبها في ساحة «الانفتاح الديمقراطي» الموعودة.

لقد اختار الحكم الاردني تنشيط الحياة البرلمانية والسياسية في محاولة منه للخروج من أزمته المستعصية في عملية الصراع السياسي مع «م.ت.ف.» من جهة وعجزه عن الوصول الى تسوية مرضية مع العدو الصهيوني من جهة اخرى. واذا به يجد نفسه أمام مأزق الخيار الاسلامي الجماهيري غير المتوقع وغير المدرج في الحساب. واذا اختارت الدولة الاردنية أن تقف وراء المعسكر العلماني وأن تدفع به الى مواجهة الاسلاميين، فان الخاسر بالتأكيد لن يكون إلا استقرار الاردن وأمنه. ومن ناحية أخرى فان الاسلاميين في الاردن ما تزال أمامهم معركة شاقة و بالغة الاتساع وهي معركة كسب القطاع الجماهيري الاكبر في الاردن، القطاع الذي ما زال صامتاً ولم يعط بصوته في الانتخابات السابقة.

ان ما نرجحه أن الطريق الديمقراطي لن يكون هو الطريق الذي سيحسم مسألة الحكم والسلطة في العالم الاسلامي (وقلبه العربي بشكل خاص) لصالح الاسلاميين. ليس لانهم غير قادرين على إجادة اللعبة الديمقراطية، بل لان الاطراف المناهضة للاسلام ستكون هي الاسرع في تغيير قواعد اللعب كلما بدا وكأن الاسلاميين سيحققون اهدافهم. على أن من الضروري أن يعي أبناء المعسكر الاسلامي واطرافه أن القاعدة الجماهيرية الواسعة، ان دفء التفاف الجماعة الوطنية حولهم، سيكون درعهم الحامي في مواجهة الخصوم سواء في مراحل «الانفتاح الديمقراطي» أو القمع والشدة.

الوطن المحتل / القمع الصهيوني ومعدلات الهجرة تثير المشكل السكاني من جميع جوانبه

أثار عقد مؤتمر مسيحي في القدس المحتلة حول تزايد معدلات هجرة المسيحيين الفلسطينيين من بلادهم علامات استفهام كبيرة أمام مؤامرة صمت واسعة الاطراف على اضطرار الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين على مغادرة وطنهم. وفي الاوضاع العادية لم يكن هذا الأمر ليثير قلقاً عميقاً، فقد شهد ساحل المتوسط موجات متتابعة من هجرة أبنائه الى مناطق اخرى من العالم. ولكن قيام الكيان الصهيوني التوسعي الاستيطاني في فلسطين، ثم بداية موجة الهجرة اليهودية الثالثة اليه التي تهدد بوصول مليون يهودي سوفياتي الى الوطن المحتل في الاعوام القليلة القادمة، يعني أن السلاح السكاني سيكون أحد الاسلحة الحاسمة في الصراع مع العدو.

وكانت دراسات اجريت قبل ثلاث سنوات من قبل معهد «فان لير» التابع للجامعة العبرية، توصلت إلى أن عدد العرب واليهود في

الوطن المحتل سيتعادل عام ٢٠٠٠ ثم يبدأ في الاختلال لصالح العرب. ولكن موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي التي بدأت في أواخر العام الماضي نسخت هذه الدراسات وخلقت واقعاً جديداً سيمكن اليهود من العيش كأغلبية حتى عام ٢٠٢٨ على الأقل.

ورغم إنخفاض معدل إنجاب المرأة العربية الفلسطينية من حوالي عشرة أطفال الى ٤-٥ أطفال إلا أن معدلات تكاثر الفلسطينيين في الوطن المحتل لا يزال من أعلى معدلات التكاثر في العالم أجمع، اذ يصل الى ٤٠ في الألف في الضفة الغربية و ٥٠ في الألف في قطاع غزة. كما أن دراسة اعدها باحث فلسطيني أفادت أن ٤٧،٣٪ من سكان القطاع هم دون الرابعة عشرة، وذلك من مجموع السكان البالغ ٧٣٠ ألف نسمة.

ولكن المشكلة ليست في معدلات المواليد اكثر منها في ظروف القمع السياسي والاقتصادي والحرمان من فرص العمل والتوسع في بناء المنازل وضيق فرص التعليم التي تجبر أعداداً متزايدة من الفلسطينيين على هجرة بلادهم. في البداية بنية الاقامة المؤقتة في الخارج للعمل أو التعليم ثم سرعان ما تتحول تلك الاقامة الى أمر واقع ودائم. وحسب مجلة دورية يصدرها المكتب المركزي للاحصاء (مكتب اسرائيلي في الضفة الغربية) فان ١٨ ألف فلسطيني غادروا البلاد عبر مطار اللد خلال العامين الاولين من الانتفاضة. ويخسر المغادرون حقهم في العودة اذا لم يجددوا وثيقة السفر الاسرائيلية قبل انتهاء مدة سريانها.

وكانت مصادر أردنية أفادت في مطلع هذا العام أن أربعين ألفاً آخرين غادروا الوطن المحتل عن طريق جسور العبور على نهر الأردن في الفترة نفسها. ولا يوجد أدنى شك لدى كثير من المراقبين لهذه الظاهرة أن هجرة الفلسطينيين من الضفة والقطاع هي هجرة قسرية بكل ما تحمله الكلمة من دلالات سياسية وإقتصادية وإجتماعية.

وبخصوص هجرة المسيحيين ذكر عالم الاجتماع برنار سابيلا أن المسيحيين الفلسطينيين يهاجرون منذ بداية القرن الحالي ولكن المعدل ازداد بدرجة تهدد وجود تجمعات قديمة منهم. وأضاف قائلا بأن الوجود المسيحي في فلسطين مهدد بمواجهة جفاف سكاني خطير جداً. وفي حين لا يزيد تعداد المسيحيين عن ٣٪ من فلسطينيي الضفة والقطاع البالغ عددهم ١،٧٥ مليون نسمة، فان مسحاً أجري على ٥٥٠ عائلة مسيحية في القدس الشرقية وبيت لحم ورام الله أظهر أن نحو ٣٠٠ شخص من أجمالي ٤٦ ألف نسمة من مسيحيي المنطقة يريدون السفر للخارج للعمل أو الدراسة أو الاقامة الدائمة.

وفيما يقف عشرات الفلسطينيين أمام قنصلية الولايات المتحدة في القدس الشرقية للتقدم بطلبات حصول على تأشيرة دخول، فان مسؤولي سفارتي كندا واستراليا ذكروا أن عدد طلبات الحصول على تأشيرة المقدمة لقنصلياتهم في إزدياد مضطرد. وتذكر بعض المصادر الفلسطينية أن عدد المهاجرين من مدينة رام الله الذين يقيمون في الولايات المتحدة أكثر من عدد سكان المدينة نفسها.

ومن ناحية أخرى تكتسب دعوات اليمين اليهودي لترحيل الفلسطينيين من وطنهم بالقوة، وخاصة المقيمين منهم في المناطق المحتلة منذ ١٩٤٨، أرضاً جديدة داخل الرأي العام الاسرائيلي، خاصة بعد التأثيرات التي تركتها موجات الهجرة اليهودية الجديدة الى الوطن المحتل.

وقد تبين من استفتاء اجراه أخيراً دانيئيل بارتل من كلية الاجتماع في جامعة تل أبيب بين طلاب المدارس الثانوية اليهودية في شمال الوطن المحتل، أن غالبية هؤلاء الطلاب تؤيد اتخاذ اجراءات شديدة ضد فلسطينيي مناطق ١٩٤٨، بما فيها منعهم من التصويت للكنيست والامتناع عن قبولهم في الجامعات وحتى ابعادهم نهائياً «الترانسفير». واشارت النتائج أيضاً الى عدم استعداد الطلاب اليهود للسكن في الشارع نفسه أو المدنية نفسها مع العرب، وعارضوا مبدأ «التعايش المشترك» في اطار مجتمع واحد. ومن بين الاسئلة التي طرحت على الطلاب كان السؤال التالي: «ما هي الافكار التي تخطر بذهنك على الفور عندما تسمع كلمة فلسطيني؟» فأجاب ٤٥٪ من طلاب المدارس العلمانية بترديد مصطلحات إهانة شائعة بين الاسرائيليين تجاه العرب مثل «مجرمين» و «متأخرين»، بينما وصلت هذه النسبة الى ٦٠٪ من طلاب المدارس الدينية اليهودية.

وتعتبر نتائج الاستفتاء مؤشراً جديداً على تصاعد قوة اليمين الاسرائيلي وبشكل خاص، أنصار حزب «موليديت» أو (الوطن) الذي يتزعمه عضو الكنيست رحبعام زئيفي بين الشباب اليهودي. وهو الحزب الذي يرد المطالبة صراحة بتطبيق مبدأ الترحيل «ترانسفير» على الفلسطينيين ودفعهم الى الدول العربية المجاورة.

وكان زئيفي، الذي انضم مؤخراً الى طاقم مستشاري وزير الدفاع الاسرائيلي موشي أرينز، قد هاجم الجماعات المحسوبة على اليسار الاسرائيلي التي تعارض فكرة «الترانسفير». وأشار الى أن حركة «هاشومير هتسعير» اليسارية أنشأت ٧٥ كيبوتساً على أراضي قرى عربية عقب طرد سكانها من بيوتهم، وأكد على أن رئيس الحكومة العمالية السابقة ليفي اشكول انشأ إثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ طاقماً خاصاً اقتصرت مهماته على العمل من اجل ابعاد اعداد من السكان العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة. وواصلت غولدا مائير هذه المهمات عقب استلامها رئاسة الحكومة التي تمكنت من إبعاد ٣٠ ألف عربي. وتساءل زئيفي قائلا: «لماذا ٣٠ ألفاً وبصورة سرية؟ يجب تطبيق ترانسفير شامل بصورة علنية وجريئة عبر إتباع أساليب عدة مثل المقاطعة الاقتصادية. اذ يعمل ١٤٠ ألف عامل من الضفة وغزة في منشئات اسرائيلية ويعادل هذا الرقم عدد العاطلين عن العمل في المجتمع الاسرائيلي، ومنع العمال العرب من الوصول الى اماكن عملهم سيحل أزمة البطالة اليهودية».

ولعل في هذه التصريحات ما يدق اجراس الخطر في أوساط منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية النفطية. واذ تنتعش أوضاع مناطق النفط العربية اقتصادياً فان من الضروري أن تساهم هذه الدول في عملية احياء اقتصادي شامل للضفة والقطاع بدل أن تشترك في مؤامرة تهجير الفلسطينيين الذين سيضطرون للخروج الى مناطق الازدهار النفطي بحثاً عن عمل لا يجدونه في وطنهم.

الساحة الدولية / العدو الصهيوني يوسع دائرة مكاسبه الجديدة من نيكاراغوا الى الصين الى موسكو

صرح دان عيلرمان رئيس اتحاد الغرف التجارية الاسرائيلية في ٢٧ يوليو (تموز) أن الاتحاد وقع اتفاقاً لاقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي، وأن ذلك سيشمل تبادل الممثلين التجاريين في موسكو وتل أبيب. وأضاف بأن مسؤولين سوفيات موجودين بالفعل في تل أبيب لافتتاح مكتب لغرفة التجارة السوفياتية وأن مسؤولين اسرائيليين سيسافرون الى موسكو في الشهر المقبل. وتّم توقيع الاتفاق مع فلاديسلاف مالكيفيتش رئيس غرفة التجارة والصناعة السوفياتية، وهو أكبر مسؤول تجاري سوفياتي يزور الكيان الصهيوني منذ ١٩٦٧، العام الذي شهد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وقد استقبل رئيس وزراء دولة العدو اسحق شامير المسؤول السوفياتي، كما استقبله وزير المال الاسرائيلي اسحق موداعي. وقال مالكيفيتش «أن الاتحاد السوفياتي يريد الحصول على مساعدة من اسرائيل في مجال تحويل الاقتصاد السوفياتي القائم على التخطيط المركزي إلى إقتصاد سوق» وأضاف «أن موسكو ستدرس تزويد اسرائيل بالنفط».

ولا شك أن العلاقات بين موسكو وتل أبيب تشهد تحسناً مضطرداً إثر سماح الاتحاد السوفياتي ببدء موجة الهجرة السوفياتية الكثيفة الى الوطن المحتل. وفيما يبيع غورباتشوف أصدقائه العرب تصريحات ووعود واحساس بالذنب فانه يدفع بشكل منظم نحو علاقات دبلوماسية كاملة مع دولة العدو. وقد بدأت بالفعل خطوات مشتركة بين واشنطن وموسكو وتل أبيب لصناعة طائرة ركاب مدنية حديثة، في مشروع تغني ضخم سيمول جزءاً من تكاليفه بعض الرأسماليين اليهود في كندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وتعي السلطات السوفياتية أن فتح الباب الى السوق الرأسمالي الغربي يستدعي دفع سلسلة من الفواتير، أهمها الفاتورة الاسرائيلية.

ومن جانب آخر، وبعد الاختراقات الدبلوماسية الهامة التي حققتها دولة العدو في افريقيا خلال العامين الماضيين، مسلحة بضغوط أميركية هائلة من دائرة افريقيا في وزارة الخارجية الاميركية، بعد ذلك، يبدو وكأن دولة العدو توشك ان تدخل الساحة الصينية من أوسع أبوابها، وأن تعود الى نيكاراغوا التي حافظت على علاقات وثيقة مع «م.ت.ف.» في السنوات الاخيرة. ففي ١٥ حزيران (يونيو) الماضي افتتح مكتب لأكاديمية العلوم الطبيعية والانسانية الاسرائيلية في العاصمة الصينية بكين لتشجيع تبادل التعاون العلمي والتقني بين البلدين. ويثير افتتاح المكتب تساؤلات عديدة حول احتمالات أن تكون الخطوة الاولى في طريق إعتراف الصين بدولة العدو وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها.

ويعتقد بأن صفقات التعاون والتبادل التقني العسكري بين بكين وتل أبيب قد بدأت منذ ١٩٨٤، بصفقة شملت معدات عسكرية حديثة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار. ثم قطع هذا التعاون شوطاً أوسع في أوائل ١٩٨٨ من خلال قيام دولة العدو بمساعدة الصين سراً على بناء نظام للرقابة المتقدمة على إمتداد حدودها مع الاتحاد السوفياتي البالغة ٦٦٧٩كلم. ثم بدأ الجانبان برنامجاً لتطوير صاروخ بحري مشتق من صاروخ «غيبريل» الاسرائيلي. وهناك بالتأكيد تعاون اقتصادي مدني بين الطرفين تحرص بكين على فرض ستار كثيف من السرية حوله. وقد انعكست هذه النشاطات في العلاقة بين البلدين على الخطاب الصيني السياسي تجاه دولة العدو. وبعد أن كانت بكين تصف الكيان الصهيوني بأنه «صنيعة الاستعمار والامبريالية» بدأت تؤكد استعدادها للاعتراف به وإقامة علاقات دبلوماسية معه، اذا انسحبت دولة العدو من الاراضي المحتلة في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وكانت الصين تعتبر من اكثر الدول تأييداً للحق الفلسطيني واقربها لمنظمة التحرير ودول المواجهة العربية.

أما الساحة الاخرى التي يتحرك اليها العدو بسرعة فائقة فهي الساحة الاميركية اللاتينية. فقد ذكر تقرير لتلفاز العدو الاسرائيلي أن رئيس جهاز الموساد (المخابرات) زار نيكاراغوا خلال شهر آيار (مايو) السابق، وقضى هناك اسبوعاً التقى خلاله مع رئيسة نيكاراغوا وعدد من ضباط الجيش وأجهزة الأمن. وقد وقع اتفاقيات تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري المشترك بين دولة العدو وحكومة ماناغوا الجديدة. يتم بمقتضاها إيفاد العشرات من الخبراء والمستشارين العسكريين والأمنيين الاسرائيليين لدعم نظام الحكم الجديد في مواجهة جبهة الساندينيستا التي انتقلت الى المعارضة. ومن المعروف أن حكومة تل أبيب كانت تحتفظ بعلاقات وثيقة مع نظام الدكتاتور ساموزا قبل سقوطه على أيدي الساندينيستا، كما حافظت دولة العدو على علاقات قوية بقوات المتمردين (الكونترا) قبل إجراء الانتخابات الاخيرة التي أطاحت بحكومة دانييل أورتيغا.

ومن ناحية اخرى، تقوم دولة العدو بالتعاون مع الارجنتين لتطوير قذيفة صاروخية ثقيلة من عيار ٣٥٠ملم يمكن تزويدها برؤوس كيماوية ونووية، وذلك ضمن آفاق تتسع بالتدريج للتعاون التقني والاقتصادي بين البلدين. ومن المعروف أن هناك جالية يهودية بالغة النفوذ في الارجنتين.

ويأتي هذا المشروع الارجنتيني-الاسرائيلي، في قت توقف فيه برنامج التعاون المصري-العراقي-الارجنتيني لانتاج صاروخ «كوندور-٢» بعد إنسحاب مصر وتراجع الارجنتين تحت ثقل ضغوط أميركية قوية عليهما.

وعلى الساحة الاوروبية، وبعد أن تحولت كل من بولندا وهنغاريا وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا واليونان وقبرص الى محطات ترانزيت للمهاجرين اليهود السوفيات في طريقهم الى فلسطين المحتلة، كشفت دوائر حكومية اسرائيلية (٦/١٦) أن المقر السابق لجهاز الاستخبارات

في ألمانيا الشرقية، الواقع في برلين، تحول الى محطة لاستقبال المهاجرين اليهود السوفيات. ومن المقرر أن يستوعب المركز حوالي ٤٠ يهودياً يومياً قبل أن تبدأ اجراءات سفرهم لفلسطين المحتلة، مع العلم أن هناك ٢٠٠ يهودياً يقيمون فيه الآن بالفعل.

ويلعب اليهود المقيمين خارج دولة الكيان الصهيوني دوراً محورياً لتوسع دائرة التحرك الاسرائيلي، خاصة في ظل متغيرات النظام الدولي الأخيرة التي أتاحت لهؤلاء اليهود حرية اكبر من الحركة. وذلك إضافة الى مساندة دول المنظومة الرأسمالية وعجز الانظمة العربية عن التحرك الاستراتيجي الفعال على المستوى الدولي.

وقد بدأ مؤخراً كبار رجال الاعمال وأصحاب الصحف من اليهود في غرب أوروبا في بذل جهود كبرى لشراء صحف ومحطات اذاعة وتلفزة في أوروبا الشرقية، مدفوعين بأسباب مالية وسياسية على السواء.

ويظهر في مقدمة هؤلاء روبرت ماكسويل وأكسيل شبرنفر وسيلفيو برلسكوني وروبرت ماردوخ وجميعهم من اليهود الذين يمتلكون قطاعات إعلامية بالغة النفوذ في بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية. ويحتل روبرت ماكسويل إهتماماً خاصاً في هذا المجال فهويهودي من أصل تشيكي يحمل الجنسية البريطانية وتصل امبراطوريته الاعلامية من لندن الى واشنطن الى تل أبيب، ولكنه يأمل في توسيعها نحو براغ ووارسو وبودابست أيضاً. ولاشك أن هناك حالات لا يبدو أن باستطاعة الجانب العربي أو الفلسطيني مواجهة التوسع الصهيوني فيها، وذلك لاسباب خارجة عن الامكانيات العربية، ولكن حالات أخرى لا يبدو أن خسارتها كانت ستحدث لو أن الاطراف العربية أبدت ولو بعض الغضب وهي ترى عواصم أوروبا الشرقية واثيوبيا واليونان تستأنف علاقاتها بدولة العدو وتبني قواعد التعاون السياسي والاقتصادي معه.

الضفة والقطاع / الصناعات الفلسطينية تقطع شوطاً واسعاً وصعباً نحو الاستقلال الاقتصادي

أعلن البنك المركزي الاسرائيلي في تقرير نشره في مطلع يونيو (حزيران) الماضي أن المبادلات التجارية الاسرائيلية مع الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين أظهرت عجزاً بقيمة ٥٢ مليون دولار في العام الماضي (١٩٨٩) وذلك للمرة الأولى منذ حرب ١٩٦٧. وأوضح التقرير أن دولة العدو كانت سجلت فائضاً بقيمة ٢٤٣ مليون دولار عام ١٩٨٦ في مبادلاتها مع الاراضي المحتلة ثم ١٧٥ مليون دولار عام ١٩٨٧، واستمر الانخفاض ليصل الفائض الى ٤٣ مليون دولار عام ١٩٨٨، لينقلب ميزان التبادل مباشرة في العام التالي.

وتعني هذه الارقام التي مرت بدون ضجة في الاعلام العربي الى ان المناطق المحتلة صدرت منتجات صناعية وزراعية في العام الماضي الى دولة العدو اكثر مما استوردت منه بما يعادل ٥٢ مليون دولار. وقصة هذا الانتصار الاقتصادي الفلسطيني الكبير هي ملحمة من النضال على كل المستويات. نضال على مستوى مقاطعة منتجات العدو، ونضال على مستوى القضاء على العادات الاستهلاكية، ونضال بارز على مستوى دعم الصناعات الوطنية واستمرارها في وجه اجراءات العدو القمعية التي تمتد من دائرة الضرائب الفاحشة الى قطع موارد الحياة عن الزراعة الفلسطينية الى محاولة تدمير صناعة صيد الاسماك.

وقد أظهرت دراستين قدمتا لندوة عقدت في جامعة النجاح في مطلع يوليو (تموز) حول القطاع الصناعي الفلسطيني، اعتمدتا على الاحصاءات الاسرائيلية، أن هناك ٦٠٥ مؤسسات صناعية في الضفة الغربية فقط، بلغ مجموع استثماراتها ٦٩،٥ مليون دولار، وتقوم بتشغيل ما نسبته ٢٤،٤٪ من الأيدي العاملة.

ورغم ان السلطات الاسرائيلية تمارس سياسة إنتقام صناعي-اقتصادي ضد المواطنين الفلسطينيين من خلال الملاحقات الضريبة وحجز الممتلكات وخصوصاً سيارات النقل ووضع العراقيل أمام التسويق ومنع دخول الأموال من الخارج، إلا أن ١٥ مؤسسة صناعية جديدة أسست في الضفة خلال سنتي الانتفاضة الأولى.

ومن جهة أخرى فان الحماية الشعبية للمنتجات الفلسطينية التي ظهرت اثناء الانتفاضة، ووصفها الباحث الدكتور عبد الفتاح أبو شكر بأنها «تعرفة جمركية من نوع خاص»، أدت إلى زيادة طلب المستهلك الفلسطيني على المنتجات المحلية. وقد بلغت هذه الزيادة نحو ٤٩٪ عما كانت عليه قبل الانتفاضة، واضعين في الاعتبار إنخفاض القدرة الشرائية الفلسطينية أساساً لظروف الأضرابات وإهتزاز المداخيل.

وإذا كرست الدول العربية سياسة جادة لدعم الصناعات الفلسطينية وفتح أبواب الاسواق العربية أمامها فان من المتوقع أن يصدر الفلسطينيون الى السوق العربية الاحذية والملابس والمصنوعات الحديدية والادوية والدفاتر والمنتجات الفلكلورية والسياحية، وذلك لوجود فائض تصديري وإمكانيات آلية وفنية لزيادة الانتاج في هذه المجالات.

وكانت مجموعة من مصانع الاراضي المحتلة قد شاركت لأول مرة في معرض نيقوسيا الدولي الذي أقيم في العاصمة القبرصية في نهاية شهر آيار (مايو) الماضي، وتمكنت من عرض منتجاتها الى جانب دول من السوق الاوروبية المشتركة والولايات المتحدة والدول العربية.

ويمكن من ناحية اخرى ملاحظة الدور الكبير الذي قامت به الانتفاضة الباسلة في مجالات الصراع الاقتصادي مع العدو الصهيوني بالآثار التي تركتها على بنيان العدو وادواته الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اوقفت الانتفاضة عملية الاخلال بالخريطة السكانية الفلسطينية في الضفة والقطاع من خلال عرقلتها لتنفيذ المخططات الاستيطانية. كما نجحت في تحقيق مقاطعة كاملة للعمل في المستوطنات المقامة حالياً في

المنطقتين، وفي إنجاز مقاطعة جزئية للعمل في مؤسسات الكيان الصهيوني خلال أيام الاضراب العام. وقد إنخفضت نسبة أيام العمل للعمال الفلسطينيين في مؤسسات الكيان الصهيوني بنحو ٣٣٪ ونسبة عدد العمال بحوالي الربع.

■ رفع تكاليف استمرار الاحتلال وزيادة اعبائه، اذ اضطرت الانتفاضة الكيان الصهيوني الى زج قوات عسكرية كبيرة قدرت بـ ١٠ آلاف جندي في اليوم خلال العام الأول من الانتفاضة. اضافة الى تجميد ثلث جيش الكيان العامل وزيادة فترة الاحتياطي من ٤٥ يوماً الى ٦٥ يوماً في العام.

■ إنخفاض معدل النمو الاقتصادي الاسرائيلي من ٥٪ عام ١٩٨٧ الى أقل من ١٪ في العام التالي.

■ إنخفاض حجم الانتاج الزراعي الاسرائيلي بسبب حرق آلاف الدونمات وتلف العديد من المحاصيل الزراعية.

■ ازدياد العجز الكلي في ميزان التبادل التجاري الخارجي بالمنتجات غير العسكرية نتيجة تراجع حجم الفائض التجاري الاسرائيلي مع الضفة والقطاع.

■ إنخفاض عائدات القطاع السياحي نتيجة للانخفاض الكبير في أعداد السياح الوافدين للكيان الصهيوني الذي قدر بحوالي ٤٠٪ خلال العام الاول للانتفاضة فقط.

■ ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الاسرائيلي لما يزيد عن ٧٪ من قوة العمل.

■ تزايد العجز في الميزانية الاسرائيلية الى نحو ٤٠٠ مليون دولار في ١٩٨٨.

الى أن تلك الانجازات الهامة للمقاومة الفلسطينية في الساحة الاقتصادية لم تتم بلا خسائر وتضحيات كبرى من الجانب الفلسطيني أيضاً. فقد انخفضت معدلات الدخل الفلسطيني بشكل كبير نتيجة للاضطراب في حركة الاسواق التجارية وحرب الضرائب الاسرائيلية وإنقطاع الرواتب عن الموظفين في الضفة الغربية من الجانب الاردني بعد اجراءات فك الارتباط. كما أن نمو الصناعات الفلسطينية كان أقل بكثير من حجم العمالة الفلسطينية المتزايدة في خانة البطالة، إما للسياسة الشعبية الموجهة نحو مقاطعة سوق العمل الاسرائيلية، أو لارتفاع معدلات الشباب الفلسطيني القادم الى سوق العمل لاقفال الجامعات ونتيجة لارتفاع معدل المواليد الفلسطينية منذ بداية الاحتلال.

ان ما سبق يستدعي سياسة فلسطينية ـ عربية طويلة المدى لدعم الاتجاهات الايجابية الواضحة في دوائر الصناعة والزراعة الفلسطينية نحو الاستقلال والاكتفاء. وان طورت مثل هذه السياسات ورافقها فتح السوق العربية للصناعات الفلسطينية فان ذلك قد يؤدي في المستقبل غير البعيد الى قيام إقتصاد فلسطيني انتاجي قادر على إمتصاص كل طاقة العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع، وقادر بالتالي على قطع توجهات الهجرة الاقتصادية لشعبنا في الوطن المحتل.

المغرب العربي / دول المتوسط الأوروبية تنسق جهودها لمواجهة الاسلام في الشمال الافريقي

لاحظ العرب والمسلمون بعد إعلان نتائج الانتخابات البلدية في الجزائر موجة من التعليقات في الصحافة والاعلام الغربي، أصبحت علامة تقليدية للخطاب الغربي تجاه الاسلام والمسلمين كلما ثارت أزمة أو وقع تحول يشير الى صعود القوى الاسلامية السياسية. وقد شارك في هذه الموجة الواسعة ما يسمون بخبراء العالم الاسلامي في أوروبا وأميركا، وسياسيون بارزون من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وصحف ودوريات «محترمة» وذات إنتشار واسع في كافة انحاء العالم مثل «التايم» و«النيوزويك» و«الهيرالد تربيون».. وغيرها.

وكان جوهر هذه التعليقات جميعاً تقريباً، القلق؟ القلق من تقدم الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، وإنعكاس ذلك على الوضع المتأزم في تونس بين النظام والقوى الديمقراطية وعلى رأسها «حزب النهضة»، وعلى الوضع في المغرب الذي يشهد هو الآخر بوادر تحرك اسلامي هام وفعال.

وللوهلة الاولى بدا وكأن هذا الضجيج الاعلامي الغربي هو أمر تقليدي، فأوروبا لم تتخلص من عقدها التاريخية تجاه الاسلام، وبعض دولها ـ خاصة فرنسا ـ تنظر الى المغرب العربي نظرة صاحب المنزل الى حديقته الخلفية. وظن بعضنا أن هذا الضجيج سرعان ما يتلاشى وينتهي، خاصة أن القوى الاسلامية في الشمال الافريقي حريصة على خطابها المعتدل، وعلى إلتزام وسائل العمل السياسي الديمقراطي، والنموذج الديمقراطي هو دعوة الغرب أولا وآخراً، وسلاحه المرفوع منذ عقود في وجه الكتلة السوفياتية. ولكن الدلائل تشير الى أن الغرب الأوروبي بالذات يمارس هذه المرة اكثر من «ضجة إعلامية» وأن هناك سعي حثيث، خاصة من دول السوق المشتركة المطلة على المتوسط، لتنسيق الجهود فمن تكتل خاص «لمعالجة» شؤون الشمال الافريقي واحتمالات التحول الاسلامي في كياناته.

وقد نشرت الهيرالد تريبيون في عددها الصادر يوم الثلاثاء ٣١ يوليو (تموز) أن مسؤولين من اسبانيا وفرنسا وايطاليا والبرتغال، بدأوا اتصالات بينهم «لتنظيم مبادرة دولية لدعم الاستقرار السياسي والتطور

الاقتصادي في منطقة المتوسط». واعترف هؤلاء المسؤولون أن تحركهم قد دفع اساساً «بالخوف من أن يؤدي تصاعد الاصولية الاسلامية وإنتشار الفقر الى موجة جديدة من الهجرة الاسلامية» إلى الدول المذكورة. ولكن هؤلاء المسؤولين اعترفوا أيضاً أن «تدهور الشيوعية في شرق أوروبا وانفراط عقد حلف وارسو، جعل من المحتمل أن يبرز جنوب المتوسط كمصدر التهديد الاعظم لامن أوروبا الغربية». وذكر مسؤول أسباني أن «تركيز أوروبا بدأ في التحول من قضايا الشرق - غرب الى الشمال - جنوب». وقال «عندما نتحدث عن الأمن، فاننا نعني الامن بأوسع دلالاته من موجات الهجرة الى الامداد بالطعام».

وتخطط الدول المذكورة لمعالجة المسألة أن تعمل على قيام «مؤتمر للتعاون والأمن في حوض المتوسط» على نسق مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

وكخطوة أولى تسعى الدول الاوروبية الاربع الى انشاء منتدى للتعاون والتنسيق الاقليمي مع المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، التي يضمها إتحاد المغرب العربي. على أن يتسع المنتدى بالتدريج ليضم دولاً أوروبية ومتوسطية أخرى. وقد قام وفد اسباني بالفعل في يوليو (تموز) بزيارة واشنطن لاطلاع المسؤولين الاميركيين على المشروع، داعياً الولايات المتحدة لتكون طرفاً فيه، طالما هي الطرف الرئيس في الناتو ورابطة الدول الاسيوية ودول آسيا وحوض الباسيفيك، وهي جميعاً منظمات مرشحة لتلعب دور ضوابط النظام العالمي الجديد.

وتخطط الدول الاربع، التي ما زالت مشاوراتها مستمرة على المستوى الفني، الى طرح المشروع رسمياً على هامش دورة مؤتمر التعاون والأمن الأوروبي المقرر عقده في إسبانيا في سبتمبر (أيلول) القادم.

ويبدو أن أحد العوامل الهامة في تصاعد القلق الأوروبي المتوسطي تجاه الوضع في دول المغرب العربي، أن تقديرات الخبراء الأوروبيين تشير الى أن تعداد سكان الجزائر والمغرب وتونس مجتمعة الان يبلغ ٥٤ مليون نسمة في ١٩٨٧، ولكن هذا الرقم سيصل الى ١٢٧ مليون نسمة في نهاية الربع الاول من القرن القادم. واذا صاحب هذا النمو الديمغرافي الهائل، تحول نحو الاسلام بكل ما يعنيه ذلك من آفاق للاستقلال الوطني على كل مستوياته، في وقت ينخفض فيه سكان الجانب الأوروبي للمتوسط، فان أوهام الخطر الأمني تزداد عمقاً في العواصم الأوروبية.

وكان رئيس الدائرة السياسية للمتوسط التابعة للسوق المشتركة الأوروبية قد أقترح أن تقدم دول السوق الاثنتي عشرة ٣٫٣ مليارد دولار كمساعدات لحكومات دول شمال افريقيا للمساعدة على «الاستقرار السياسي» فيها. وقد وضع الاقتراح في موازاة، وعلى نسق، البرامج الاوروبية الغربية التي يخطط لها حالياً للمساعدة على إنتقال واستقرار دول أوروبا الشرقية ضمن الدائرة الرأسمالية. ويأمل خبراء الدول الأوروبية المتوسطية الاربعة المشار اليها، الى أن يصل «مؤتمر التعاون والأمن لدول المتوسط» في مرحلة متقدمة الى الاتفاق على بيان شامل - كبيان هلسنكي ١٩٧٥ - يضع قواعد السلوك السياسي والاجتماعي ويكرس أهدافاً ديمقراطية للدول الاعضاء فيه، للتحكم في عمليات التحول السياسي في الشمال الافريقي وينزع عنها «طابع المفاجأة» الذي قد يأتي به صعود الأصولية الاسلامية، كما حدث في حالة الانتخابات الجزائرية البلدية.

ويرافق هذه التحركات الجارية المركزة على منطقة الشمال الافريقي العربية الاسلامية، جهد كثيف داخل وبين دول منظمة حلف الاطلطني (الناتو) حول مستقبل الحلف ومهماته بعد أن تراجع خطر المواجهة بين دول المعسكرين في الساحة الأوروبية. والى جانب مشكلة قيام إطار أمني للحد من مخاطر الوحدة الألمانية، وربط المانيا الموحدة برباط لا ينفصم بمنظومة الأمن الغربي المشترك، فان معظم دول الناتو على جانبي الاطلنطي مصممة على استمرار وجود الحلف وتطويره وأدواته العسكرية ليؤدي مهام الانتشار السريع في مناطق الأزمات العالمية ذات الخطر المباشر على المنظومة الغربية ودول أوروبا منها بشكل خاص.

وتشمل المتغيرات المطروحة على بنية الحلف، التخفيف من ثقل معداته العسكرية مع تجهيز قواته بمعدات تقنية حديثة ومعقدة. وتغيير طرائق تشكيل القوات من حالة فصل فرقها على أساس قومي كما هو الأمر الآن.

الى تشكيل فرق متعددة الجنسية وتحت قيادة واحدة، يراعى في عناصرها تحدثهم للغة واحدة. كما أن من المطروح زيادة تجهيز قوات الحلف بطائرات النقل العسكرية والسفن السريعة، على تتغير قواعد انتشار هذه القوات من التركيز على خط المواجهة بين الشرق والغرب الذي فرضته الحرب الباردة، الى مناطق الاطراف القريبة من خطوط الانتقال والحركة الى مناطق الازمات والخطر الجديد.

وليس من الغريب في ضوء تقديرات الموقف الدولي المطروحة في الدوائر الغربية الآن أن تكون مناطق الاهتمام الرئيسية الثلاث الاولى لدول الناتو، هي الشرق الاوسط وشمال افريقيا والبلقان. ويجمع بين المناطق الثلاث عوامل التصاعد الاسلامي واحتمالات التوتر القومي ذات الجذور التاريخية واقترابها اللصيق بدول أوروبا الغربية واحتكاكها الدائم معها على المستويات الثقافية والسياسية - العسكرية، والاقتصادية.

المشروع العراقي: الى أي الاتجاهات؟

مدخل:

لم يعد مهماً ما اذا كانت القوات العراقية ستنسحب من الكويت عاجلا أوآجلا. ولم يعد مهماً ما اذا كانت الكويت ستحكم بحكومة جديدة تنصبها القوات العراقية وتضع نهايةلدولة آل الصباح، أو أن الأميرسيعود الى الحكم شخصياً أوسيتنازل لولي عهده! كما لم يعد مهماً إن كانت الكويت ستُضم الى العراق أم لا.

ذلك كله في خانة التفاصيل، والمهم، أن الجيش العراقي قطع الحدود حتى قلب العاصمة الكويتية، في إشارة للقوى الاقليمية والدولية معاً أن بغداد ترى نفسها مؤهلة لدور إقليمي بارز وأنها ستتقدم لاستلام مقاليد هذا الدور بالقوة أو السياسة أو التهديد أو الاسترضاء، أو بهما معاً.

وهناك بعض الملاحظات السريعة حول الأيام السبعة عشر التي «فاجأت» العالم في الثانية من صباح يوم الخميس ٢ آب (اغسطس) وقوات الجيش العراقي في شوارع الكويت وفي قلب حقولها النفطية.

■ الاولى: ان الجدال حول ما إذا كانت الخطوة العراقية رداً على ضغط دولي هائل، ساهمت فيه الكويت، لحصار بغداد وإضعافها سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً، أو أنها جزء من مشروع عراقي واسع وبعيد المدى، هو جدال اكاديمي بحت. ذلك أن خطوة الدخول الى الكويت هي من الضخامة بحيث لا يمكن -حتى وإن جاءت في سياق الرد- إلا أن تكون الاولى نحو أهداف اكبر ومخطط أوسع، أو أن هذه هي نظرة القوى الدولية لها.

■ الملاحظة الثانية: أن الخطوة العراقية باتجاه الكويت التي جاءت في نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي، كما كان المشروع الاسلامي في إيران في مطلع الثمانينات والحرب الباردة تدخل مرحلتها النهائية، هي دليل على أن المظلة الدولية، مظلة الدول الكبرى، ليست من صلب لا يخترق. وإن الحسابات الدقيقة والارادة الدقيقة قد تؤهلان صاحبها الى تحدي الخطوط الدولية الحمراء وبنجاح، يقصر ويضيق أو يطول ويتسع تبعاً لعوامل أخرى عديدة، ليس أقلها صلابة الالتفاف الجماهيري حول الهدف المحدد.

■ ثالثاً: أن الوضع العربي أثبت مرة أخرى إنقسام انظمته المستفحل، وعدم قدرتها على مواجهة التحديات، صغيرها وكبيرها. وكان الانقسام حول الخطوة العراقية بالغاً، فلا العرب اجتمعوا ضدها ولا اجتمعوا لحمايتها، وفي الحالتين لم يكن لدى طرفي الانقسام من منطق جاد يبرروا به مواقفها لدى شعوبهم، التي توزعت بين شامت بالغطرسة الكويتية، وآمل بالعراق أو غاضب منه، وغير مكترث. بل أن النظام الرسمي القائم بدا وكأن قراره وحاضره ومستقبله مرتبطة جميعاً بالقوى الدولية، إلا ما ندر.

■ رابعاً: أن أزمة الصيف الكويتي ستترك خلفها متغيرات هامة على توازنات القوى في المنطقة. فالمحاور العربية تكرست لعدة سنوات قادمة. ومصر التي كان الكثيرون قد رأوا في عودتها، عودة لمركز الثقل العربي كله، لن تكون في ظل عقل سياسي مقيد من ناحية وعاجز من ناحية أخرى، إلا طرفاً في التمحور العربي. كما أن ايران عادت الى ساحة المنطقة بكل أطرافها، وسواء كان هناك رضى ايراني خفي عن الخطوة العراقية أم لا، فان الدور الارجح الذي ستلعبه الجمهورية الاسلامية في ايران في سياسة المنطقة سيكون أقرب الى دور حكم التوازنات، مما سيعطيها مجالا اكبر في التأثير على العديد من القضايا.

ومن النتائج الهامة أيضاً، أن السودان الذي كان أوشك على مواجهة التفاف إقليمي دولي حوله في الشهور القليلة الماضية، كان من أهم مؤشراته اتفاق الدولتين الكبريين في قمة واشنطن على دعم أثيوبيا، أن السودان أفلت من الحصار.

وفي ظل حالة التمحور الرسمي العربي، أصبح الهامش المفتوح أمام القوى الاسلامية في الساحة العربية، اكبر مما كان عليه في أي وقت مضى طوال الاعوام العشرة الماضية.

على أن هذه الملاحظات السريعة، على أهميتها، ليست هي جوهر ما نود التركيز عليه هنا. اذ أن المسألة الآن هي، ان كانت خطوة العراق باتجاه الكويت جزءاً من مشروع اكبر وأشمل، ففي أي اتجاه سيتحرك هذا المشروع؟ هل هو مشروع للهيمنة الاقليمية، يجعل من العراق متحدثاً باسم الخليج والجزيرة في لعبة التوازن الدولي والاقليمي، ويخرجه من أزمته الاقتصادية وبوادر الحصار السياسي له؟ أم هو مشروع نهضوي عربي، يريد إنجاز أهداف الاستقلال الاقتصادي والسياسي ويحشد القوى باتجاه قلب الصراع في المنطقة، فلسطين؟

• • •

بدخول أوروبا الى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فان مناطق التركيز الثلاث التي سيتوجه اليها انتباه دول حلف شمال الاطلسي هي: الشرق الاوسط وشمال افريقيا والبلقان. ولا يجمع المناطق الثلاث التصاقها بأوروبا، بل أيضاً كونها مصدر تهديد تاريخي للامن الاوروبي الغربي. ويرى صانعو القرار الاستراتيجي الغربي ان العامل الاسلامي أو «صعود الموجة الاصولية»، ومعدلات الزيادة السكانية الواسعة، وتعثر مشاريع التغريب، أوما يسمى بغياب «التقاليد الديمقراطية»، تجعل من هذه الدوائر الثلاث بؤراً للتوتر وللخطر على المصالح الغربية المتشابكة في المنطقة وعلى استقرار مجتمعات القارة الاوروبية ذاتها.

ان ذلك يعني ان الغرب سيبذل كل جهد ممكن لمواجهة عملية تحول اسلامي جذري في المنطقة، خاصة في الحوض المركزي منها. على أن هذه ليست الثابت الوحيد في السياسة الغربية نحو الدائرة العربية والاسلامية. فحدود سايكس-بيكو ما زالت من الثوابت التي سيمنع الغائها خارج اتفاق دولي شامل. كما أن الحشد باتجاه العدو الصهيوني وتشكيل خطر جاد عليه سيعتبر تهديداً لقلب المصالح الغربية في المنطقة.

وخارج هذه الثوابت الثلاثة، فان القوى الغربية على إستعداد للمساومة مع أي قوة محلية تطمح الى لعب دور إقليمي ضمن حدود قواعد «الاستقرار» وعدم إثارة عوامل «التوتر».

فهل يتحرك عراق التسعينات نحو مواجهة نفوذ الغرب وثوابته في الساحة العربية، وهل يحمل نوايا مشروع تجديدي للمنطقة، أم أنه يخوض معركة تصعيد على حافة الثوابت الغربية وليس عبرها، للاعتراف به وكيلا إقليمياً؟

الخيار النهضوي:

إن دخول القوات العراقية الى الكويت هي خطوة صدام فعلية وكبرى مع المصالح الغربية في منطقة الخليج. وهو أمر يجب أن يستدعي الشك، سواء كانت المخابرات الاميركية تعرف مخططات الهجوم قبل وقوعه كما ادعت مصادرها، أم لا. وسواء صدقت التقارير التي ذكرت أن واشنطن نصحت الكويت في الاسبوعين السابقين للثاني من اغسطس (آب) بالاستجابة للمطالب العراقية، أم لم تصدق. فالقوى الغربية، مهما كان موقفها من النزاع، ما كانت لتعطي الضوء الاخضر وبأي شكل من الاشكال لقوة محلية باجتياح دولة اخرى، بالكامل، وبالقوة المسلحة، حتى ان كانت القوة المهاجمة صديقة للغرب. وحرب الخليج مثال لا ينسى. فالقوى الغربية لا تريد صناعة سوابق يحتذى بها في المنطقة. ولكن اجتياح الكويت لا يكفي للدلالة على خيار العراق النهضوي الاستقلالي. وقد وقف العراق في المرحلة الاخيرة، بدعم من الجمهورية الاسلامية في ايران بشكل أساسي، وليبيا والجزائر ونيجيريا، يتقدم دول الأوبك المطالبة بسياسة تسعير عادلة للنفط. وهي خطوة بالغة الأهمية في إعادة بعض التوازن بين الشمال والجنوب، بعد أن عاشت القوى الغربية عقداً كاملا من إزدهار إقتصادي لا مثيل له، وتراجعت إقتصاديات دول جنوب العالم في معظمها الى خانة الديون الفلكية وحدود الافلاس والمجاعات. ولكن الارتفاعات المطروحة لاسعار النفط حتى الآن، لا تشكل خطراً كبيراً على المنظومة الاقتصادية الغربية. كما أن تدهور الوضع الاقتصادي العراقي وديونه العالية وحاجته للسيولة النقدية بعد عقد من الحرب المدمرة، تحمل جميعاً مبررات كافية لموقف التشدد في الاوبك الذي يشارك العراق فيه أطراف اخرى. وهو أيضاً لا يكفي للدلالة على خيار نهضوي استقلالي شامل.

إن تحركاً نحو وحدة المنطقة، المشرق العربي على الاقل، سواء بالاسترشاد بالنموذج العثماني (أو البسماركي لمن يفضلوا ذلك!) أو ضمن أي طريق آخر، يستدعي صداماً واسعاً مع المصالح الغربية، ولا يمكن انجازه بدون قوى جماهيرية حاشدة تقف معه.

كما ان التحرك نحو قطع روابط التبعية الاقتصادية، وفرض نظام عادل لتعامل المعسكر الغربي مع منطقة استنزفت لاكثر من مائة عام على أيدي الشركات الاستعمارية والقناصل وإدارات الامبراطوريات الغربية، يتطلب أيضاً حالة تحرر روحي وقيام جماهيري فعال.

وليس من الصعب ان نكتشف ان عقوداً طوالا من عنف النظام العربي الرسمي - بما فيها النظام العراقي - قد أهانت روح الامة، وهمشت قواها الجماهيرية. ولم يعد ممكناً بدون القوى الاسلامية، القوى الاكثر حيوية وفعالية، أن يتحرك الشارع العربي من جديد. وأحداً لا يطلب من العراق إقامة نظام إسلامي كامل الان(!)، فقد يكون هذا من الآمال صعبة التحقق(!)، ولكن مشروعاً وحدوياً واستقلالياً، يأمل بالالتفاف الجماهيري حوله، لا يمكن ان تحمله دولة قهر، أو نخبة عنف وسيطرة، أو نظام يجر وراءه تاريخاً من العداء لقوى النهوض الاسلامي.

وإن لم يكن النظام الاسلامي مطروحاً كخيار، فعلى الأقل «دولة العقل» كما يقول راشد الغنوشي، دولة يراها الشعب له ومعه وتعبيراً عنه، لا دولة ترى الشعب لها وأسفل منها وأداة لها.

وإن تحقق ذلك فلن يكون صعباً أن تقف جماهير الأمة لحماية مشروع الوحدة والاستقلال مهما بلغت شراسة مواجهة الغرب له.

البعد الآخر والهام الذي لا بد من أن يمتحن أي مشروع نهضوي في المنطقة على أساسه، هو البعد الفلسطيني، أي مدى جدية حملة المشروع لمواجهة الكيان الصهيوني ومخططاته التوسعية. فعلى هذه الجبهة بالذات سيحسم مصير آمال نهضة المنطقة كلها، كما يدرك كل طلاب التاريخ والسياسة في بلادنا!

ومرة اخرى فان احداً لا يطلب بحشد القوات على أبواب فلسطين منذ صباح الغد. ولكن تاريخ النظام العربي الرسمي بكل اطرافه بلا استثناء تجاه المسألة الفلسطينية لا يستدعي صوراً ايجابية. وقد جعل النظام العربي الرسمي من فلسطين أداة لخدمة استقراره أو مطامعه أو صفقاته، بدلا من أن يكرس قواه من أجل تنمية قوى الصمود والصراع ضد التحدي الصهيوني. وان كان عراق التسعينات يحمل هماً نهضوياً فعليه أن يثبت عكس ذلك، في وقت تخوض فيه الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل صراعاً باسلا ضد العدو وكيانه ومشروعه في الهجرة والتوسع، الذي يتهدد كل منطقة الحوض العربي - الاسلامي.

الخيار الآخر:

الاحتمال الثاني المطروح لتوجهات العراق بعد خطوة الكويت هو السعي لبناء دائرة نفوذ عراقي في منطقة الخليج والجزيرة. ان سياسة «حافة الهاوية» التي مضى اليها صدام حسين، قد تؤدي الى اعتراف القوى الغربية به كلاعب أساسي في المنطقة ومتحدث باسمها. وان أدت خطوة اجتياح الكويت الى الغاء قسط كبير من ديون العراق العربية، وتحرك دول النفط، بما فيها السعودية، لمساعدة العراق في تسديد ديونه الدولية، وأدت أيضاً الى تعديل الحدود العراقية - الكويتية لصالح الاولى وإعطاء العراق الجزر الكويتية على رأس الخليج، فان العراق سيخرج قوياً، اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً. واذا تمت هذه الخطوات في ظل موافقة دولية، فسيكون ذلك مؤشراً على أن القوى الغربية على إستعداد للتفاهم مع صدام كشريك أساسي في التوازن الاقليمي.

على أن ذلك لن يتم بشكل مباشر وسريع. فستحاول القوى الغربية بداية محاصرة العراق واشعاره بقدرتها على اضعافه وايذائه، فان نجحت هذه السياسة في إسقاط النظام فان ذلك سينهي اللعبة في مطلعها، وان نجحت فقط في تراجع بغداد واعترافها بالثوابت الغربية في المنطقة

واستعدادها لاحترامها، فستدخل في مرحلة التفاهم والمساومة مع القوى الدولية.

وهناك أصوات متعددة في المؤسسات الغربية ترى في صدام أقل ضرراً من «الاصولية الاسلامية» التي تجتاح الساحة العربية. وترى فيه أفضل المرشحين على مواجهة هذه الموجة. ولعل من المهم أن نلاحظ أن العواصم الغربية لا ترى افتراقاً حقيقياً في الخطاب بينها وبين بغداد، كما هو الافتراق مع الخطاب الاسلامي السياسي. كما أنها ترى مصر، وبعد عودتها العربية، غير قادرة على تأدية هذا الدور، فيما هي تكلف الميزانيات الغربية مليارات الدولارات سنوياً للحفاظ على نظامها الحالي قائماً، وبصعوبة، أمام اهتزازات الساحة الاسلامية والشعبية المصرية.

على أن العراق سيطالب بايقاف برنامجه للتسلح النووي، كما سيطالب باحترام حدود الدول القائمة مع الاعتراف له بنفوذ متفاوت على دول المنطقة. وسيطالب قبل ذلك وبعده، باحترام أمن دولة العدو الصهيوني، أي بايقاف كل محاولات التوسع غرباً باتجاه الاردن.

• • •

فالى أي من الاتجاهين سيتحرك المشروع العراقي؟

ان جماهير المنطقة لم تفقد استعداداتها للتضحية والصمود أمام التحدي الغربي الحديث، وهي قادرة على حماية أي مشروع نهضوي حقيقي في المنطقة مهما بلغت المشاق التي ستواجهه. بل أن الدوائر الأميركية والبريطانية في الاسبوع التالي لاجتياح الكويت وضعت العامل الشعبي العربي المعادي للتدخلات الخارجية، ضمن قائمة الاعتبارات التي تحض على عدم القيام بخطوةعسكرية غربية ضد العراق.

ولكن الجماهير العربية لن تقبل في نهاية القرن العشرين أن تقودها الى ساحة الصراع دولة عنف وسيطرة، تكرس حكم الاقليات النخبوية المستفيدة، وتقدم أداة القمع على عقد الولاية بين الناس وحاكمها. كما أن عامة الناس في المنطقة، مهما بلغ حماسها للانتصارات، سرعان ما ستنفض عن مشاريع الهيمنة الاقليمية الصغيرة، التي تكرس مجد السلطان وتهمش أهداف الامة الكبرى.

مخاطر وسلبيات

ولكن ماذا لو أن العراق اختار الاتجاه الثاني؟

ماذا لو أن النظام العراقي القائم رفض أن يقدم للقوى الاسلامية وجماهير المنطقة ما يدفعها لئن تحمي معركته؟

ماذا لو أن المشروع الكامن وراء خطوة الكويت كان مشروعاً صغيراً للهيمنة الاقليمية، سرعان ما انكمش أمام تهديد الغرب أو ضرباته، وعاد العراق لمعاناة قهر نظام مغامر، عاجز عن ربط مصيره بقضايا الامة الكبرى وحلمها المضني في النهضة؟

هل ستذهب خطوة اجتياح الكويت بلا نتائج، كمثل العشرات من محطات الانقسام العربي واشتباكات محاوره السياسية والحدودية؟

الاجابة هي كلا بالطبع.

ذلك ان المنطقة العربية ستعاني من نتائج مدمرة على وضعها الحالي بالغ الهشاشة بالفعل، لن يقل حجمها عن حجم خطوة اجتياح الكويت ذاتها!

فقد ارتفعت حتى أصوات الناس العاديين في الشارع الكويتي تطالب بتدخل دولي، وحماية أجنبية، وقواعد أميركية في الكويت. وهو أمر لا ينبغي استبعاده من سيناريو المستقبل. فقد تجلت الروح القبلية العربية في أعقاب اجتياح الكويت كما لم تتجلى من قبل، منذ عهود الجاهلية السوداء.

بل ان الأمن السعودي أصبح بالفعل، ومنذ اليوم الثالث للاجتياح، بضمان مباشر وصريح وقطعي، من الولايات المتحدة. لم تفرضه واشنطن، بل طلبته الرياض.

وسيكون الصيف التسعون من هذا القرن، صيفاً نذكره، كمفصل في تاريخنا أعاد الى منطقتنا قوى الاستعمار الاجنبي ـ قواه العسكرية ـ بمثل ما كانت عليه في الاربعينات والخمسينات. ناهيك عن الخسائر الاقتصادية الفادحة التي ستنجم عن ذلك، وتدفع ثمنها الملايين من جماهير الامة.

وقد تتعرض حركة النهوض الفلسطيني لاحتمالات نكسة حقيقية، بعد تزايد قناعات الدوائر الغربية بجدوى السياسة الاسرائيلية، وقبولها بالخطاب الصهيوني الرسمي. في وقت ستعاني فيه القضية الفلسطينية من إنقسام عربي عميق، قد تمر سنوات طوال قبل التئامه.

كما أن حالة الانقسام العربي ستنعكس شعبياً تاركة اثاراً سلبية على محاولات الوحدة الاقليمية، وعلى قوى التوحيد ذاتها.

باختصار شديد، ستتفاقم كل سلبيات الحياة العربية، وتتراجع، ولو الى فترة من الزمن، قواها الايجابية.

• • •

وبعد

فمهما كانت النتائج العاجلة لأزمة الكويت، فان خيارات العراق ما زالت مفتوحة أمامه!

صراعات الحدود تبعد الامة عن هدفها

يطرح الخلاف على الاراضي والحدود والماء والنفط بين الدول العربية والاسلامية مرة وبين الدول العربية والعربية مرة اخرى مشاكل حادة تهدد الكيانات السياسية التي استقرت بعد التقسيمات الجغرافية المفتعلة عقب الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من ان هذه المشاكل تعطى أحياناً أهمية اكثر من حجمها إلا انها في النهاية تهدد مشاعر العرب والمسلمين بوجود نوع من الوحدة الروحية التي تهدد جوهر الامة في عالمها الاسلامي أو العربي بالتمزق والتفكك اكثر بكثير مما فعله الاستعمار الاوروبي بشقيه الفرنسي والبريطاني وربما اكثر من الاستعمار الاستيطاني التوسعي المتمثل في الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة.

وتثير هذه المشاكل اكثر من سؤال وخصوصاً انها تأتي في وقت يشهد فيه الكيان الصهيوني اكبر واخطر هجرة يهودية تنذر بالويل والثبور وقد تؤدي عاجلا أم آجلا الى حروب توسعية عدوانية جديدة ضد الدول العربية المجاورة بهدف إيجاد أراض لاسكان هؤلاء المهاجرين الجدد والبحث عن مصادر ماء ورزق لهم.

واذا كان الخلاف العراقي-الكويتي على الملفات الثلاثة (أسعار النفط، والاراضي الحدودية، وآبار النفط المشتركة) قد ذكر العرب بخطورة المشاكل فان هذا الخلاف الجديد-القديم الذي يتم تفجيره كل عقد أو عقدين هو آخر حلقات السلسلة وليس أولها.

وإذا اردنا ان نستعرض حلقات السلسلة من المحيط الى الخليج، حتى لا نقول من لاغوس الى جاكرتا، فان عددها يتجاوز عشرات النقاط الحساسة. وكلها نقاط أدت الى سقوط عشرات الضحايا ووقوع خسائر عمرانية ومالية تجاوزت مئات البلايين من الدولارات واستنزفت ثروات الامة واهدرتها في بناء جيوش ضخمة لا وظيفة لها سوى مقاتلة الجار القريب بدلا من العدو البعيد أو الصهيوني الذي يستوطن ارض الاسراء والمعراج.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نبدأ باستعراض بعض هذه المشاكل من غرب الامة الى شرقها فنجد امامنا اللوحة المأساوية التالية:

أولا، حرب موريتانيا-السنغال، وهي حرب بدأت كصراع على الحدود والماء وتحولت الى حرب عرقية-عنصرية بين المسلمين السود والمسلمين العرب والبربر، وادت الى معارك حدودية وصراعات داخلية قضت على مئات العائلات واهلكت الزرع والضرع، وغذت الغرائز العرقية فاندفع الالاف يطردون الالاف سواء من السنغال الى موريتانيا أو من موريتانيا الى السنغال.

ثانياً، حرب الصحراء المغربية. لقد بدأت هذه الحرب غير المعلنة بين الجزائر والمغرب منذ اكثر من عشر سنوات عقب اعلان اسبانيا عن انسحابها من الصحراء الغربية تاركة للقوى الاقليمية مهمة تصفية حسابات بعضهما ضد بعض. وحتى الان لم تنته هذه الحرب على الرغم من انها انهكت اقتصاد البلدين وأوقعت المغرب في ديون خارجية تزيد على ٢٣ مليار دولار، وكذلك الجزائر بلغت ديونه الخارجية ما يزيد على ٢٠ مليار دولار. وفوق ذلك كلفت الحرب على الصحراء الالاف من القتلى والجرحى واستنزفت ثروات البلدين والحقت بهما خسائر فادحة واضراراً لا تحصى وجعلت كلا العاصمتين في حالة استنفار دائم واستعدادات عسكرية تكلف خزينة كل دولة ما فوق قدرتها على التحمل.

ثالثاً، حرب تشاد، وهي الحرب التي بدأت على الحدود وانتقلت الى تشاد لتتحول الى حروب أهلية-داخلية وانقسامات سياسية وعرقية، وقد كلفت هذه الحرب الاف القتلى والجرحى والاسرى ونتجت عنها خسائر مادية وعمرانية فادحة ودمرت قطاعات واسعة من القوى المسلحة.

رابعاً، حروب الحدود والنزاعات على الجرف القاري سواء بين ليبيا وتونس، وبين ليبيا ومصر (أيام أنور السادات) والسودان وتشاد، واخيراً السودان واثيوبيا في الجنوب، واثيوبيا والصومال في القرن الافريقي.. اضافة الى حرب اريتريا الاستقلالية. كل هذه الحروب اثرت على اقتصاديات هذه البلدان وانهكت قواتها المسلحة واستنزفت ثرواتها المالية والبشرية ودمرت العمران وتهدد بموت الملايين من الجوع والامراض.

خامساً، خلافات الحدود بين اليمنيين قبل إعلان الوحدة وثم الحديث عن خلافات حدودية بين اليمن الموحدة والمملكة العربية السعودية. يضاف الى ذلك خلافات الحدود بين الامارات والمملكة والصراع على الجزر بين قطر والبحرين (فشت الديبل وجزر حوار).

سادساً، الحروب الايرانية-العراقية على شط العرب وآخرها الحرب الاخيرة التي دامت ثماني سنوات وأودت بحياة مليون انسان ودمرت الاقتصاد والعمران والحقت الخسائر المادية والبشرية بعشرات المدن ومئات القرى، وورطت العراق بديون تزيد على ٤٠ بليون (مليار) دولار، وخربت الاقتصاد الايراني الذي هو الان بحاجة الى عشر سنوات ليعود كما كان قبل قيام الثورة التي اطاحت بحكم الشاه البائد.

سابعاً، الخلاف على الماء بين تركيا وسورية والعراق. اذا تطور هذا الخلاف فانه ينذر بكارثة حقيقية على الامة اين منها كارثة الحرب العراقية-الايرانية. فالصراع على الماء الذي بدأت تركيا ببناء سد اتاتورك ومحاولة بناء ٢٠٠ سد آخر على فروع نهر الفرات يعني تحكم انقرة بمنسوب المياه وتهديد الزرع والضرع والانسان على ضفاف النهر في سورية والعراق. وفي حال تطور الخلاف، لا سمح الله، فان الحرب التي ستشهدها المنطقة لن تبقي على الاخضر واليابس لان جيوش الدول الثلاث من اكبر جيوش المنطقة واقواها اضافة الى الجيشين الايراني والمصري. فالجيش التركي يزيد على المليون وكذلك العراقي والجيش السوري لا يقل عن نصف المليون. وتملك الجيوش الثلاثة احدث المعدات العسكرية وأكثرها تطوراً، وهذا يعني ان المنطقة مقبلة على كارثة بشرية وعمرانية المنتصر الوحيد فيها العدو الصهيوني الذي يطمع بالارض والماء والشجر والطاقة.

لقد عددنا سبعة خلافات عربية-عربية وعربية-اسلامية (اسيوية) وعربية-اسلامية (افريقية)، واذا اردنا ان نزيد الهم على القلب نستطيع ان نضيف اليها عشرات النقاط الساخنة والباردة منها الكامن ومنها البارز، الا ان ما اشرنا اليه يكفي للدلالة على اللوحة المأساوية التي تمر بها الامة.

واسوأ ما في هذه الخلافات ليس سلبياتها البشرية والعمرانية وكوارثها المالية والاقتصادية واستنزافها لطاقات الامة وثرواتها وتبديد مواردها في تكديس الاسلحة وتضخيم الجيوش لتلعب دورها ووظائفها في اماكن ليست صحيحة، بل المصيبة في هذه الحروب الداخلية والحدودية هو تمزيقها الوحدة الروحية للامة وضرب مشاعرها الواحدة وانهاك الجامع المشترك بينها وتحويله الى بؤر اقتتال ومناطق توتر واشتعال وفتن غرائزية بشعة تهز وجدان المؤمنين بالله وكتابه الكريم وتحبط الامل باعادة احياء الامة وجعلها تأخذ دورها الحضاري والانساني الرائد بين أمم الارض.

ان سلبيات هذه الحروب النفسية هي اسوأ بكثير من سلبياتها المادية، لانه و باللاسف تعطى كل حرب حدودية أو داخلية تفسيرات ما فوق سياسية وتحملها اكثر بكثير من قدرة شعوب المنطقة ووجدان الامة على التحمل.

ان المشكلة بهذه الحروب انها تقطع روابط الامة بحد السيف وتفسر مرة تفسيرات قومية وعرقية ومرة تفسيرات طائفية ومذهبية ومرة تعطى تفسيرات دينية وثقافية.

وللأسف ان هذه التفسيرات التي تُقدم لتبرير وظيفة راهنة لهذه الحرب الحدودية او ذلك الخلاف على الارض او الماء او النفط تأخذ ابعاداً تقسيمية تتجاوز حدود الصراع السياسي وتطال وجود الامة ووحدتها ومضمونها الروحي والتاريخي الواحد.. وهذا ما يؤثر سلباً و يعطل كل إمكانات التفاهم و يعرقل كل جهود التضامن ودعوات الوحدة.

والكارثة النفسية الكبرى من وراء كل هذه الحروب الصغيرة والجزئية تكمن في ان قادتها يعطون تفسيرات كبرى لها لتبرير وظيفتها الراهنة وهو الأمر الذي يعمق الجراح ويخلق الحساسيات و يكرس الاختلافات و يشعل الغرائز و يعطيها ابعاداً تتجاوز البعد السياسي الآني لتلك الخلافات. فحيث وجود خلافات دينية يعطي الصراع طابعه الديني المسلم-المسيحي، وحيث لا وجود لدين آخر سوى الاسلام يعطي الصراع طابعه القومي بين العربي والكردي أو بين العربي والبربري، وحيث لا وجود لقومية غير العرب أو الاكراد أو البربر يعطي الصراع طابعاً عرقياً (عربي-افريقي، بربري-زنجي)، وحيث لا وجود لمثل تلك الفروقات المذكورة يعطي الصراع طابعه المذهبي والثقافي وأحياناً القومي-المذهبي وأحياناً اخرى الديني-الطائفي، اضافة الى الفارسي-العربي، والتركماني-العربي.

اذن لكل حرب عنوانها ولكن كل العناوين تجتمع عند نقطة واحدة هي انهاك الامة وتفريغها من مضمونها الروحي الواحد وإحباط آمال شعوب الامة بامكانية الوحدة لحماية الثغور من الغزوات الخارجية.

ولكن على رغم مأساوية لوحة الصراعات الجزئية الدائرة في الامة وعلى حدود دولها واطرافها، لابد من ان السلبيات قد تؤدي الى إكتشاف الايجابيات والعناصر الحقيقية لوحدة الامة. وربما قد تؤدي كل هذه الكوارث الى معرفة الحقيقة وإكتشاف جوهر الهوية و بالتالي تعزيز القناعة بان العدو الحقيقي للامة هو الكيان الصهيوني الاستيطاني وحليفه الغرب الاستعماري الذي يظهر بألف لون وشكل. واكتشاف هذه الحقيقة لابد من ان يكشف عن جوهر الامة ودينها الذي هو يشكل اللحمة التاريخية لشعوب المنطقة على اختلاف قومياتها واعراقها وقبائلها وأقوامها وألوانها.

رب ضارة نافعة. ورب تكون الكوارث بداية معرفة الجامع المشترك لتنوعات الامة ومظاهرها المختلفة، و يعزز القناعة بان الاسلام هو الحل. ولكن السؤال هل يطول الوقت أم ان التجارب تسرع الزمن وتقرب الناس من الهدف الحقيقي للامة.

مصر بين عقلها وتاريخها.. وأشباح الوهم

بعد أن جرت المحاور العربية مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية الى موقعين متقابلين منذ مؤتمر القمة العربي الاخير، تصاعد الخلاف الفلسطيني-المصري الرسمي الى تبادل الحملات والا تهامات. و يبدو أن السيد ياسر عرفات، بالاشتراك مع الوزير العراقي طارق عزيز، وجه انتقادات حادة للموقف المصري تجاه المسألة الفلسطينية خلال اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد في تونس في منتصف الشهر الماضي، يوليو (تموز). وخلال أيام قليلة فتحت صفحات الجرائد المصرية، لهجوم مصري ساخر ومهين على منظمة التحرير ورئيسها. وليس في ذلك ما هو غريب على الساحة السياسية العربية ولا على العلاقات بين «م.ت.ف» وحكومة القاهرة. فمنذ حرب حزيران (يونيو) وحتى الآن، صعدت هذه العلاقات وهبطت، وحملت سمات الود والصداقة والتحالف أو الخصام والتنابذ، طبقاً لمصالح الطرفين وموقعهما السياسي في محاور الانقسام العربي.

ولكن الغريب والمستهجن أن تكون في مصر فئة من الكتاب والصحافيين ورجال السياسة الذين سرعان ما ينتهزوا فرص الخلاف المصري-الفلسطيني الرسمي، ليبدأوا حملة عنصرية انعزالية، ذات طابع صهيوني-غربي على كل ما هو فلسطيني، وعلى كل ما هو عربي، ونحو كل ما يكرس عزلة مصر وابتعادها عن ساحتها الجغرافية والتاريخية.

شاركت في الهجمة الاخيرة اسماء رئيسية من المؤسسة الساداتية في الصحافة والفكر المصري مثل سمير رجب ومكرم محمد أحمد وموسى صبري و«طيب الذكر» أنيس منصور. وقد وصل بالاخير أن يكتب في عموده اليومي بالاهرام قائلا «ان الفلسطينيين لم يتركوا حائط المبكى وإنما باعوا الارض ولا يزالون يبيعونها و يتقاضون ثمنها في القاهرة. فأكثر رؤوس أموال الـ ١٩٢ مليونيراً فلسطينياً في مصر يهودية-اسرائيلية.. وهذه معلومات مباحث أمن الدول والمخابرات». وليس الأمر صراحة الكذب في ذلك فحسب، بل وأيضاً تضاؤل «الكاتب المفكر» الى مرتبة كتابة التاريخ من ملفات سلطات الأمن والمخابرات.

ولم يكتف أنيس منصور بما سبق فقد وسع من حملته (١٩٩٠/٧/٢١) في الاهرام لتطال كل العرب، حين كتب «ان ملايين المصريين يكرهون عودة الجامعة العربية الى مصر. و يكرهون اكثر أن تكون المسافة بينها وبين النيل مائة متر-فهي مسافة كبيرة تجعل من الصعب عليهم القاء المبنى في النيل حتى لا يروا وجوهكم».

ولا يغيب عن المراقب داخل وخارج أرض الكنانة أن دائرة موسى صبري وأنيس منصور، ومكرم محمد أحمد، لا تمثل الشارع المصري العربي الاسلامي الرئيسي والعام. وأنها بقايا مراكز قوى السوق

والسياسة والصحافة التي تركتها الحقبة الساداتية، ولم تجد المرحلة الجديدة نفسها قادرة على إزاحتها بعد أن تكرس اعتماد الوضع الرسمي المصري على الولايات المتحدة وقطع أشواطاً تفوق حتى تلك التي قطعتها السياسات الساداتية. فلا تتدخل واشنطن في خيارات مصر السياسية فحسب، بل في بنيتها الاقتصادية، وفي توجهاتها الاستراتيجية والجيو بوليتيكية أيضاً. وقد أصبح النظام، الذي يعاني حالة خصام وانفصام عميق، عن الشارع الاسلامي في مصر، مرتهناً للمساعدات الأميركية، وللسياسات الغربية، التي حولت أولويات مصر من مواجهة العدو الصهيوني، إلى مواجهة المد الاسلامي في مصر والمنطقة.

ولكن السؤال هو: ماذا تريد هذه الدائرة الضيقة من العقل المصري، وإلى أين تحاول أن تجر أرض الكنانة؟

تتوزع مصر ثلاث دوائر إهتمام كبرى على مر تاريخها. دائرتها الافريقية التي تجذبها بشكل عام الى الجنوب. ودائرتها العربية الاسلامية التي تركز توجهها نحو الشرق. ودائرتها الغربية الشمالية عبر المتوسط.

رافق توجه مصر نحو الجنوب الافريقي في مراحل تاريخها القديمة، دوافع عزلة وافتراق عن شرقها، وفي حين لم تهدد مصر مطلقاً طوال تاريخها من الجنوب فان دورها الافريقي كان دائماً مكلفاً وبلا مردود كبير، اذ أن الجنوب لم يستطع عبر الزمن أن يضيف لمصر حضارياً وثقافياً، بل كانت هي التي تعطيه ذلك. ولا يغيب أن التهديد الذي واجهته مصر في حقبة الخديوي اسماعيل وفي السنوات القليلة الاخيرة لمنابع نيلها وشريانها المائي جاء في جوهره كنتيجة لتزايد النفوذ الغربي في الحبشة في القرن التاسع عشر، ولازدياد النفوذ الاسرائيلي في المكان نفسه في السنوات الأخيرة. ولم يأت من جراء عوامل داخلية افريقية بحتة.

وكانت دائرة مصر المتوسطية الشمالية الغربية، مصدر خطر وتهديد لكيانها ولانسجام دورها الاقليمي. فقد تعرضت مصر من ذلك الطريق لغزو الامبراطوريات الأوروبية القديمة، اليونانية والرومانية، التي لم تسع لتحويل أرض الكنانة لمستودع حبوب لها فحسب بل وحاولت أيضاً القضاء على مكوناتها الثقافية والدينية، سواء في الحقبة الفرعونية أو المسيحية.

وتواصل التهديد الأوروبي في التاريخ الحديث يسير على نفس القاعدتين السابقتين، من الحملة الفرنسية الى الاستعمار البريطاني الى مرحلة الاستعمار الاميركي غير المباشر.

ولكن مصر كما نعرفها اليوم، بتكوينها التاريخي والديني، بأمنها ودورها الحضاري الكبير، هي نتاج لعملية التبادل والاحتكاك والارتباط بشرقها، الذي يمثل مركز الحوض العربي الاسلامي الحديث. فعلى الطريق الساحلي الضيق جنوب شرق المتوسط سارت جيوش مصر في مشاريع إمبراطوريتها التاريخية القديمة، وسارت نحو دورها الانقاذي للامة الاسلامية ضد التتار والصليبيين، وسارت من أجل مشاريع التجديد في القرن الماضي، ومن أجل رد الغزو الغربي-الصهيوني في نصف القرن الاخير.

وعبر ذلك الطريق أيضاً استقبلت مصر رسالات السماء، حتى رسالة خاتم الانبياء محمد صلى الله عليه وسلم، وأضافت وأثرت روحها الحضارية والفكرية، حتى أصبحت واسطة العقد العربي-الاسلامي، أمناً وحضارة وسياسة.

وقد رفضت مصر عبر الزمان كله أن تقطع عن شرقها، وقاتلت من أجل ذلك قتالا مراً، رغم ان اتصالها الجغرافي بالشرق هو اصعب ممرات الاتصال بما حولها. ذلك أنها ادركت دائماً ان قطعها عن الشرق هو قطع لدورها أو لمعظمه، وهو استفراد بها وعزل لها وإضعاف. في حين كانت القوى الخارجية عن المنطقة تضع هدف قطع مصر عن شرقها أولوية أساسية لاهدافها في المشرق. ولا يستثنى من ذلك، بل وعلى رأس تلك القوى جميعاً، الاستعمار الغربي في القرن الماضي الذي ما زال يواصل مشروعه من خلال التحالف الاميركي-الصهيوني.

ومنذ صعود القوى الامبريالية الغربية وهيمنتها على الحوض العربي-الاسلامي تعرضت فئة صغيرة من العقل العربي-الاسلامي، لعملية استلاب واسعة لصالح نموذج الآخر وقيمه ومناهجه، وبالتالي لاهدافه وتوجهاته. وقد أعطيت هذه الفئة مراكز القرار ومؤسسات الاعلام والثقافة والتوجيه في بلادنا، لتكرس هيمنة الآخر وتسلطه، ولم يختلف الأمر كثيراً بعد مرحلة انهاء الاستعمار المباشر وصعود دولة التجزئة، وان اختلفت أوجه تجليه. ففي حين ركزت مصر الناصرية على سبيل المثال، على الدائرة العربية، فانها حملت خطاباً قومياً عروبياً معادياً للاسلام وعلمانياً. ولكن افتراق مصر الساداتية عن أهداف عبد الناصر الاقليمية الكبرى، جعلها تحمل خطاباً اكثر ارتباطاً بالغرب وارتباطاً بدائرة مصر الشمالية، دائرة تهديدها التاريخي وعزلها والاستفراد بها. وكانت معاهدة «كامب ديفيد» أكبر تجليات ذلك الخيار على المستوى السياسي.

أوهم الخطاب الساداتي مصر بأن ارتباطها بالشمال والغرب سيأتيها بالرفاهية والازدهار، فجاءها بالديون والارتهان. وأوهمها بالدور الدولي الكبير فجاءها بالتبعية لعواصم القرار الغربي وهمش دورها في محيطها التاريخي العربي-الاسلامي، حتى أن اصغر دول النفط العربية أصبح لها في القرار العربي نصيب اكبر من نصيب مصر الكبرى؛

وفي حين استطاعت مصر الشعبية، بقواها الاسلامية وعلمائها وكتابها ومفكريها الكبار أن يعيدوا مصر في العقد الماضي الى موقعها الرئيس في الحوض العربي-الاسلامي، رغم عجز النظام عن متابعة ذلك أو موازاته، فان قوى العزلة والتبعية والارتهان ما زالت حية فعالة في دوائر متفرقة من مؤسسات مصر الثقافية والاقتصادية والسياسة. وهي تحاول جهدها أن تعيد عقارب الساعة الى الوراء.

ولا شك أن صراخ هذه الدوائر وارتفاع صوتها بشكل عار ومفضوح في الشهر الاخير، ليس إلا دليلا على خسارتها المعركة أو انها على وشك. وقد نفذ صبرها وحكمتها وعجزت عن التزامها منهجها الضمني الخفي الذي التزمته طوال العقد الماضي، بعد أن أصبح واضحاً لها أن عقل مصر وتاريخها وقواها العربية-الاسلامية تكاد أن تحسم المعركة لصالحها.

الحركات الاسلامية والتحولات الدولية

كان التقدير السياسي الدولي دائماً ان الوفاق بين الدولتين الكبريين يعني ضبط الصراعات الاقليمية، بينما اشتعال الحرب الباردة بين الطرفين يعني المزيد من الحروب الاقليمية. ولكن ذلك التقدير لم يكن دقيقاً دائماً فاحياناً كانت الحروب الاقليمية تزداد اشتعالا في ظل الوفاق نظراً لاشتداد المنافسة بين الدولتين، وأحياناً اخرى كانت الحروب الاقليمية تدخل في ثلاجة التفاهم بسبب المخاوف من انتقال الحرب الباردة الى مرحلة الحرب الحامية.

اذا كان هذا هو التقدير السابق الذي لم يكن يتطابق دائماً مع التطورات على الارض ولا في حقول التجارب الميدانية فكيف اصبح الان بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والانسحاب السوفياتي العشوائي من اكثر من مكان او نقطة ساخنة في العالم.

لقد نشأت نظرية عقب الانهيار الاشتراكي والتراجع السوفياتي مفادها أن الصراع الايديولوجي في العالم انتهى وان العالم مقبل الى مرحلة سيادة ايديولوجية دولية واحدة وخيار انساني واحد. و بالتالي فان العالم مقبل على مرحلة نهاية الحروب الاقليمية والانتفاضات الشعبية والثورات المسلحة وان البديل عن هذه «الكوارث» و «السلبيات» سيكون نهوض عالم متوازن ومتفتح ومنفتح لا هَمّ عنده سوى التنمية والتحديث والتطوير وتوظيف الاستثمارات في الصناعة والزراعة والتعليم والصحة بدلا من استهلاك البلايين من الدولارات في الحروب والتسلح والصناعة العسكرية.

باختصار، لقد اختزلت هذه «النظرية» كل مشاكل العالم وحقوقه وهمومه بالصراع السوفياتي - الاميركي، وانه عندما يتوقف ذلك الصراع تتوقف حركة التاريخ لتدور دورتها وتعود للتحرك في إطار جديد ومختلف.

لقد انطلقت تلك النظرية من مفهوم ساذج وتبسيطي لمشاكل العالم وحقوق الشعوب وتطلعات الامم، واختصرت العالم الى سوفييات واميركان، وانه عندما يتوقف الطرفان عن تغذية الصراعات وعدم دعم القوى الاقليمية بالسلاح والذخيرة والمعدات تتساقط تلك الصراعات كاوراق الخريف ما دامت «الشجرة الام» قد قررت التخلي عن ثمارها.

وسرعان ما تساقطت تلك النظرية لسبب بسيط وهو ان مشاكل العالم وتناقضاته وتصادم مصالحه اعقد بكثير من ان تختزل الى معسكرين سوفياتي واميركي. صحيح ان ذلك الانقسام الكبير تغذى وغذى الصراعات الا ان مصالح الشعوب اكبر من ان يحتويها ذلك الانقسام بين الدولتين الكبيرين. فهناك تحته عشرات الانقسامات ومئات المخارج والبدائل والمحاور. فالانقسام الكبير هو كبير ولكنه ليس الوحيد في العالم.

وصحيح أيضاً ان تراجع الانقسام الكبير أو نهايته يخفف من حدة الصراعات الاقليمية في نقاط معينة من العالم ولكنه أيضاً لا ينهي تلك الصراعات ويخرجها من خريطة تصادم المصالح بل قد يزيد النار اشتعالا في نقاط اخرى من العالم كانت الى حد كبير مراقبة دولياً وممنوع عليها ان تخوض حروبها الخاصة من دون مشورة احدى الدولتين الكبيرتين. اذن تراجع الانقسام الكبير الى مرتبة ثانوية يخفف من بعض الصراعات الدولية ولكنه لا ينهيها كما انه يشعل صراعات اخرى كانت متوقفة بسبب رغبة الطرفين.

اذن نحن أمام احتمال معاكس لتلك النظرية «المتفائلة»، وربما نحن أمام تطورات حادة تعاكس تماماً اتجاه تلك النظرية.

لقد كان العالم حتى الامس القريب يخضع لرقابة دولية احياناً او يتنافس مع بعض في ظل الوفاق أو «النفاق الدولي» اما الان فان العالم أصبح حراً اكثر من السابق وربما ساعد انهيار المعسكر الاشتراكي وغرور المعسكر الرأسمالي واحساسه بالانتصار والتفوق الى إشعال فتن كثيرة ودخول العالم في مرحلة قد يطلق عليها «انفلات الوضع الدولي» حيث لا مكان لاحد بمراقبة الآخر. اذن اطلاق سراح الشعوب قد يساهم في إفساح المجال امام تحركات سياسية غير مراقبة دولياً.

في السابق كانت الدولتين الكبيرتين تتسابقان في خطب ود الدول الصغيرة فترضي هذا بالسلاح وتشتري ذلك بالمال حتى لا تنتقل الدولة من معسكر الى معسكر. وعندما ترتاح الدولة الصغيرة للمعونة الاقتصادية ولسياسة التسليح يتم الحاقها سياسياً واقتصادياً بالمعسكر الكبير وتضبط حركة الدولة الصغيرة وفق ايقاعات الدولة الكبيرة، فيصبح قرارها الصغير أسير القرار الكبير والا تقطع المعونات والمساعدات ويتم تغيير الطاقم السياسي بمن هو اكثر استعداداً للتنازل والقبول بالالتحاق الطوعي بقرارات الدولة الكبيرة.

هذا في الماضي، اما الان وبعد ان حصل ما حصل فلم تعد الدول الكبرى مهتمة كثيراً بتطلبات، أو كما يقول الاعلام الغربي، بابتزاز الدول الصغيرة. اذ لم يعد هناك معسكر اخر حتى تهدد الدول الصغيرة بالانتقال الى المعسكر الاخر في حال لم يتم تقديم المساعدات والمعونات والقبول بالمطالب.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى كانت الدول الكبرى في المرحلة السابقة تتغاضى عن كل شيء مقابل بقاء الدولة الصغيرة في معسكرها، فكانت تتساهل في مسائل الديون ومساوىء النظام حتى لا يقدم صاحب النظام على أخذ قرار بالانتقال من معسكر الى معسكر. لذلك كانت الدول الكبرى تدعم انظمة سياسية غير متطابقة مع انظمتها وكانت تقدم التسهيلات المالية والاقتصادية، وتسكت عن الظلم واضطهاد حقوق الانسان مقابل استمرار الدولة في معسكراتها. اما الآن وامام تراجع مخاوف الدولتين الكبيرتين من انتقال الدول الصغيرة من معسكر الى معسكر اخذ الارتياح يعم في علاقات بعضهما البعض وهو الامر الذي شجع الدول الكبرى على الدخول في مرحلة جديدة تقوم على معادلة مزدوجة. فمن جهة اخذت تهمل مطالب الدول الصغيرة ومن جهة اخرى اخذت تضغط عليها وتطالبها بتسديد ديونها واصلاح

نظامها وتحسين صورتها الاقتصادية والسياسية. وبكلام أدق اخذت الدول الكبرى تنتقل في ضغوطها من الخارج الى الداخل وبدأت تتلاعب بمصير حكام كانوا إلى وقت قريب من أقرب الناس الى هذا المعسكر أو ذاك.

ويلاحظ في هذا الميدان ان الاسلوب السوفياتي اختلف عن الاسلوب الاميركي. السوفيات اعتمدوا اسلوب الانسحاب العشوائي والمتسرع بينما اعتمدت الولايات المتحدة اسلوب الانسحاب المنظم والبطيء وبدأت تمارس ضغوطها على دول معسكرها من زاويتين: اصلاح النظام الاقتصادي وتعديل الحكم السياسي.

ويمكن ملاحظة هذا الاختلاف في الاسلوبين من مراقبة تطور الاحداث في كوبا والبانيا ودول معسكر اوروبا الشرقية (حلفاء الاتحاد السوفياتي) وتغير الموقف الاميركي من افغانستان وكمبوديا (وقف الدعم لحركة الخمير الحمر ودعم الموقف الفيتنامي في ذلك البلد على الرغم من اعتراض العديد من دول آسيا).

واذا اعدنا قراءة بيان الدول العربية الذي صدر عن القمة التي انعقدت في بغداد، وبيان قمة منظمة الدول الافريقية في اديس ابابا نلاحظ ان هذين البيانين يتقاطعان في اكثر من نقطة، الا ان ابرز ما يجمعهما هو اصرار الدول العربية والافريقية على خصوصية تطورها واختلاف انماط حياتها وثقافتها وتقاليدها وتركيبتها عن الدول الاوروبية اضافة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وتشديد بيان القمة العربية ثم بيان القمة الافريقية على الخصوصية والتمييز يؤكد على وجود ضغوط قوية تمارس ضد هذه الدول من قبل الدولتين الكبيرتين. وهذا يعني ان إنكسار ميزان القوى الدولي وغلبة طرف على آخر لا يعني بالضرورة ان مسار الرياح ستتجه كما تشتهي السفن الاميركية. بل بالعكس فان الأمور قد تتجه إلى مزيد من الحروب الاهلية والانهيارات السياسية والاقتصادية وافلاس عشرات الحكومات وانفلات الاوضاع الامنية والدولية من دون رقيب ولا حسيب.

في السابق كانت هناك ما يشبه المرجعية الدولية وكان كل حدث يفسر وفق مصالح الدولتين الكبريين اما الآن فان كل دولة كبرى لا تستطيع اتهام الدولة الاخرى في تحمل مسؤولية الاحداث أو وقوع تطور معين في هذه المنطقة أو تلك. فانفلات الوضع الدولي يعني انفلات الدول الصغيرة النسبي من المراقبة الدولية وانتفاء مسؤوليات الدول الكبرى عن افعال وتحركات الدول الصغيرة أو الدول الاقليمية الكبيرة. وربما ساعد هذا الوضع الدولي الجديد على زيادة الاضطرابات الاقليمية وتشجيع الدول الاقليمية الكبيرة على التدخل في شؤون الدول الصغيرة المجاورة لها بعد ان تقلصت الحماية الدولية السابقة. وربما أيضاً ساعد ابتعاد الدول الكبرى عن التنافس وفق صيغة المعسكرين السابقين على تشجيع قيام محاور إقليمية وتكتلات محلية تطمح لأخذ الادوار السابقة وتعبئة الفراغ الناجم عن الانسحاب السوفياتي العشوائي والاميركي المنظم. وما يزيد الطين بلة هو ان إقدام الدول الكبرى على فرض اسلوبهم وتبني نموذجهم وابتزاز الصغار بدفع ديونهم وتعديل انظمتهم قد يعجل في إنهيار عشرات الانظمة ودخولها في حروب إنقسامية وتقسيمية داخلية وحدودية تثير الازعاج والقلق للدول الكبرى.

كل هذه الاحتمالات متوقع حصولها قبل ان تستكمل الدول الاوروبية وحدتها الاقتصادية في نهاية العام ١٩٩٢. وحتى ذلك الوقت ستقع اضطرابات كثيرة في العالم قبل ان تكتشف اوروبا الجديدة دورها في إطار دولي مختلف فرضته التطورات الجارية في علاقات الدولتين الكبيرتين. وقبل مطلع ١٩٩٣ لن تكون اوروبا في منأى عن تلك التطورات الدولية وانعكاساتها محلياً حتى في داخل البيت الاوروبي من الاورال حتى الاطلسي. فالبيت الاوروبي أيضاً من زجاج وكل مشاكل دول العالم الثالث كامنة أيضاً في ذلك البيت من شرقه الى غربه وقد جاءت التحولات الدولية وسقوط المعسكر الاشتراكي وإنهيار جدار برلين وتراجع دور الاتحاد السوفياتي وإنتقال المشاكل إلى داخل حدوده، كل ذلك جاء ليغذي التناقضات والانقسامات الكامنة في المجتمعات الاوروبية. وكما مجتمعات العالم الثالث غير الاوروبية تعاني من مشاكل جغرافية وسياسية وإنقسامات دينية وقبلية وقومية وصراعات حدودية ومائية كانت مجتمعات أوروبا تعاني أيضاً من انقسامات مشابهة لا تقل حدة وعنفاً عن الانقسامات القائمة في العالم الثالث. فاوروبا أيضاً تعاني من إنقسامات جغرافية - سياسية فرضتها التحولات الدولية التي نجمت عن هزيمة المانيا النازية وإنتصار معسكر الحلفاء ثم إنقسام معسكر الحلفاء الى جبهتين واحدة شيوعية والاخرى رأسمالية. وإنقسام الحلفاء أدى بدوره الى تقسيم مفتعل للدول الاوروبية فتم تركيب مجتمعات سياسية بالقوة العسكرية وبواسطة الاحتلال السوفياتي والهيمنة الاقتصادية الاميركية. ونتج عن ذلك قيام دول فوقية تضم في أحشاء مجتمعاتها انقسامات قومية وعرقية ومذهبية ولغوية، اضافة الى فروقات اجتماعية - جغرافية واختلافات ثقافية وحضارية ومشاكل معقدة من تداخل الاقليات في مصالح الاكثريات وهو الأمر الذي عبر عن نفسه في نهوض مجموعة تكتلات أوروبية متناقضة انعكست في صراعات سياسية ذات مضمون عرقي أو قومي أو مذهبي أو ديني.

هذه الانقسامات اذا استمرت لن ينحصر تأثيرها في شرق اوروبا ووسطها بل ستنتقل رويداً رويداً الى قلبها وغربها وشمالها وجنوبها وربما قد تنفجر في أشكال غير محسوبة منذ الآن. فالانقسام الكنسي بين الكاثوليكية والبروتستنتية ليس بسيطاً وكذلك الانقسام بين الارثوذكسية وكل من الكاثوليك والبروتستانت. والانقسامات القومية بين الجرمانية (الالمانية) والسلافية (الروسية) وغيرها من السلالات والعرقيات في اوروبا ليست امراً هيناً اذا تذكرنا تاريخ اوروبا الدموي. وكذلك هناك الانقسامات الدينية (الاسلام والمسيحية) والاجتماعية والسياسية اضافة الى انتشار الاقليات وتوزعها في اكثر من مجتمع اوروبي، هذا اذا لم ننس الفروقات الحادة بين شمال اوروبا ووسطها وجنوبها وبين شرق اوروبا وقلبها وغربها التي تشجع الحركات السياسية المتطرفة والاقليات المضطهدة على النهوض مجدداً سواء في

المانيا أو اسبانيا أو بريطانيا.

هذا البيت الاوروبي من الاورال الى الاطلسي هو بيت زجاجي بالمعنى التاريخي ولكنه الى حد ما يتمتع بمقدرة سياسية وتنظيمية على تجاوز أزماته وتخطيها في أطر قانونية أقل كلفة بشرياً واقتصادياً نظراً لما تتمتع به أوروبا من عراقة في معالجة الصراعات بالاسلوب الديبلوماسي والدستوري.. الا ان ذلك لا يمنع اوروبا من ان تعاني المشاكل والازمات وكذلك لا يعطلها عن جدية البحث عن دور مستقل ومميز عن الدولتين الكبريين.

ولا شك ان محاولة اوروبا التميز عن الولايات المتحدة يفرض عليها أولا التعاون المستقل بين دولها وكذلك تجاوز مشاكلها نحو صيغة حل وسط تضمن توازن المصالح بين دولها. ويتطلب هذا الامر ثانية التعاون المحسوب مع روسيا التي لابد لها من ان تتخلى عن حدودها الامبراطورية - السوفياتية حتى تكون مقبولة سياسياً في البيت الاوروبي. وأول ما يجب ان تفعله موسكو في هذا الصدد هو اولا اعطاء جمهوريات البلطيق هامشاً من الحرية والاستقلالية، وثانياً لابد لها من التخلي عن الجمهوريات الاسلامية الخمس في جنوب الدولة وإعطاء هذه الشعوب استقلالها لان اوروبا - الاوروبية لا تقبل وجود شعوب غير اوروبية في بيتها الزجاجي ولذلك لابد من الاتحاد السوفياتي ان يتخلص من هذا الحمل الثقيل وغير الاوروبي ويتحول الى روسيا الاوروبية ليكون بمثابة عضو شرف في القارة الاوروبية.

واذا تقدم الاتحاد السوفياتي في الاتجاه المرسوم له فلابد له من التعاون مع المانيا، ومن خلال هذا التعاون تستطيع اوروبا ان تقف على قدميها (على الرغم من كل مشاكلها ومصاعبها) والتطلع الى دور قيادي ومستقل في العالم. وهذا الامر لاشك يثير مخاوف الولايات المتحدة لان استغناء اوروبا عنها ومحاولة الاخيرة البحث عن دور مميز لها يعزل واشنطن عن العالم القديم ويدفعها الى الانكفاء نحو القارة الاميركية ومحاولة صوغ تحالفات سياسية جديدة مع جيرانها وخصوصاً كندا والمكسيك ودول اميركا الوسطى واللاتينية، ونحو حوض الباسيفيك.

كل هذه التحولات المتوقعة من الان وحتى مطلع العام ١٩٩٣ يمكن تقسيمها الى ثلاثة اضلاع: أولا، انكفاء الدور الامريكي دولياً وانعزاله في وسط القارة الاميركية. ثانياً، تعاظم الدور الالماني بالتعاون مع روسيا غير السوفياتية في اطار البيت الاوروبي الواحد. ثالثاً، نمو تكتلات إقليمية صغرى في العالم الثالث وخصوصاً في آسيا والعالم الاسلامي والقارة الافريقية.

ولن تتم مختلف هذه التحولات من دون اضطرابات وصراعات. ففي ظل انعدام التوازن الدولي وغلبة تيار على آخر، وفي ظل انفلات الرقابة الدولية على تحركات الدول الصغيرة والقوى الاقليمية المحلية، وفي ظل اطلاق سراح الشعوب وممارسة الضغوط عليها في وقت واحد، سيشهد العالم صراعات ذات اتجاهات متلونة وغير واضحة. وهذا يؤكد بأن الصراع في العالم لا يختصر الى صراع بين السوفيات والاميركان.

فتراجع الانقسام الكبير يفسح المجال للانقسامات الصغيرة ان تأخذ مجالها الحيوي ودورها من دون قيود وحواجز وسيدفع بالقوى المظلومة أو الفئات الحية والفاعلة الى كسر الطوق والخروج من الظلمة الى النور.

ومن هنا نستطيع ان نفسر اسباب هذه الاضطرابات الملونة والمتعددة التي يشهدها الاتحاد السوفياتي ودول شرق اوروبا وجنوبها. وكذلك يمكن ان نفهم لماذا عادت تيارات اليسار المتطرف لتلعب دورها مجدداً وتقوم بعمليات نوعية من تفجيرات واغتيالات في المانيا وايطاليا واسبانيا. وكذلك نفهم لماذا تحركت مجدداً مشاكل الاقليات في غرب اوروبا في وقت واحد مع نمو حدة الصراعات العرقية والقومية والمذهبية والدينية في شرق اوروبا.. كل هذا يحصل لان الرقابة الدولية تقلصت وتراجع الانقسام الكبير بين المعسكرين لمصلحة نمو الانقسامات الصغيرة ونهوضها.

وأيضاً نستطيع ان نفهم لماذا بدأت بعض الدول العربية والافريقية والاسلامية وحتى الاسيوية تتمرد على الضغوط والارشادات والتعليمات التي اخذت تصدرها الولايات المتحدة واوروبا.. وهي حالات اذا استمرت وقويت شوكتها سيصدر عنها الكثير من الصراعات والحروب التي يصعب ضبطها أو مراقبتها وفق قانون الانقسام الكبير الذي كان سائداً في السابق بين واشنطن وموسكو.

من دون شك ان هناك حكومات تابعة لاحد المعسكرين ستعاني من المشاكل والويلات الناجمة اصلا من سياسة الضغوط ومحاولات التخلص من التبعية السابقة للبحث عن مظلة جديدة تحميها من تحركات داخلية وخارجية وحدودية واقليمية.

وهنا بالضبط تأتي اللحظة التاريخية وهي لحظة غياب الرقابة الدولية وانعدام الوزن في توزع مراكز القوى في العالم (الناجمة اصلا عن الانسحاب السوفياتي وتعاظم دور اوروبا) قبل مطلع العام ١٩٩٣.. هذه اللحظة قد تسمح للحركات الشعبية بالتقدم في اطار غياب الحماية الدولية للانظمة الديكتاتورية والاستبدادية. وهي لحظة مهمة قد لا تتكرر في القريب العاجل.

وفيما يخص عالمنا العربي - الاسلامي فان السؤال الذي يطرح في إطار هذه التحولات هو الى أي حد يسمح للحركات الاسلامية (التي هي خير معبر عن اماني الامة وتطلعاتها) باخذ دورها التاريخي والطبيعي.

لا شك ان هذا السؤال موجه للحركات الاسلامية نفسها التي يترك لها صحة تقدير الموقف الدولي والاقليمي الذي كان سابقاً محكم الاغلاق في وجهها.

ويلاحظ هنا ان الانظمة ادركت خطورة هذه اللحظة التاريخية في مرحلة ضعف الرقابة الدولية وانعدام الوزن في المحاور السياسية فاقدمت على تشكيل تكتلات ومحاور إقليمية لحماية نفسها كبديل مؤقت عن الحمايات الاجنبية، وليس صعباً على المراقب ان يلاحظ أن سياسة المحاور الاقليمية هي في الاصل سياسة مخاوف أمنية تحاول تعويض ضعفها الداخلي بعد زوال أو على الاقل ضعف الغطاء الدولي

في هذا القسم تعيد «الاسلام وفلسطين» نشر بعض المقالات والدراسات التي سبق نشرها في وسائل الاعلام العربية والعالمية المختلفة والتي تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية. ومن البديهي أن تعكس هذه المقالات آراء كتابها فقط بدون أي مسؤولية لـ «الاسلام وفلسطين» عن محتواها

«شعب الدولة» أم «دولة الشعب»

بقلم راشد الغنوشي

هذا المقال الذي نشر في العدد 9 من جريدة «الفجر» والذي حجزت من أجله السلطات التونسية هذا العدد. وستحال الجريدة ممثلة في مديرها السيد حمادي الجبالي على المحكمة.

يمكن بشيء من التبسيط تصنيف الحكومات في علاقتها بالشعوب الى صنفين:

1) صنف يحكم بالقهر والغلبة، بالتي هي أحسن إن أمكن وإلا فبالتي هي أخشن.. مستمداً شرعيته من أي جهة في القديم أو الحديث. في الارض أو السماء.. ولكنها في كل الاحوال ليست إرادة الشعب، رغم أنه لا يقصر في تسخير كل مؤسسات الدولة لادراج الشعب في صف واحد يؤدي له آيات العرفان في الصباح والمساء من خلال السيطرة على التعليم ودور العبادة والاعلام والتشريع والقضاء والادارة والمال.. فاذا فشل كل ذلك وخرج أحد عن الصف ورفع عقيرته بالنصح أو المعارضة أو الاحتجاج كانت الوظيفة الامنية ـ التي ينفق من أجل توطيدها وتطويرها وتصليبها النفيس والانفس ـ بالمرصاد.

الحكومة هنا هي مصدر قانونها بل القانون ليس غير ارادتها. ما رآته خيراً فهو الخير وما رآته شراً فهو الشر. وقد ينقلب خير اليوم شراً في الغد.. ومجرم اليوم بطل الغد.. وليس على «شعب الدولة» الا ان يصدق ويهتف بآيات الاعجاب. المعارضة هنا نكران للجميل.. لان الناس في الاصل ليسوا أحراراً بل هم عبيد. وليسوا أبرياء بل مجرمين. اذا سجنهم أو جلد ظهورهم أو قتلهم أو فعل كل ذلك بهم حفاظاً على هيبة الدولة ـ وهي المقدس الاعظم في هذا الصنف ـ فمن حقه ان لم يكن من واجبه.. واذا أطلق سراحهم ـ حتى وان كانت نقلة الى سجن كبير ـ فذلك محض فضله يستوجب اللهج بقصائد العرفان لان المنع وليس الاباحة هو الاصل.. حظر التعبير والتجمع والاحتجاج والسفر هو الأصل، فاذا أباح صاحب السيادة ورمز الهيبة شيئاً من ذلك فهو الجود والكرم والرفق بالرعية.

الحقوق هنا تتحول الى منن وعطايا ملكية.. اذ مصدر الحقوق ليس ارادة الله ولا ارادة الشعب وإنما ارادة صاحب السيادة.. الحاكم بأمره.. يمن ويمنع من شاء وكيف شاء.

ولان المقصد الأعظم لهذا النمط هو حفظ هيبة الدولة وأمنها، والدولة هنا هي الحاكم وأعوانه، فان حظوظ الشرف ودرجات الرفعة تتحدد بحسب المسافة التي تفصلك عنه.

واذا تفاقمت المظالم على «شعب الدولة» وتجاوزت ردود فعله المستوى السلبي من خلال العرقلة والتعويق لدواليب الحياة الاقتصادية الى الهمس بالمعارضة والاعلان والصراخ والخروج الى الشوارع احتجاجاً، وقد يصل حد تحطيم جميع رموز السلطة وهيبة الدولة. فقد يضطر رمز الهيبة الى مجاراة الموجة لوقت قليل للالتفاف حولها وإستعادة الزمام ومعاقبة العصاة المنكرين للجميل. عندها قد يعود الشعب الثائر رعية وتتعلق بأذيال السيد تستعطفه من أجل المن على أولاده بعفوه لا بعدله.. فهم في الأصل آثمون اذا احتجوا.. السلطة هنا كيان بسيط لا تمايز بين اجزائه ـ وان وجد تمايز فأمر شكلي هو من مقتضيات الديكور «الديمقراطي» ـ اذ الحاكم هو الذي يعد القانون ويصادق عليه ويزكي أعضاء البرلمان، وقد يحله ويطردهم.. وهو الرئيس الاعلى للقضاة والمتحكم في تعيينهم ووضعهم المالي والاداري، وهو الذي يعطي أحكامهم قوة التنفيذ ويعفو على من يشاء.. ان الامر أمر الدولة، وهو الدولة، والشعب مجرد رعية ومرآة لتجلي ارادته السامية.. فليس أليق بهم للتعبير عن ولائهم للدولة ولحسن المواطنة من الموافقة والهتاف.

الذي كان يؤمن لها الحماية الامنية والسياسية.

واذا كانت التحولات الدولية تشكل ضغطاً على الحكومات من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية والامنية الا انها قد تشكل مناسبة للحركات الشعبية باستغلال اللحظة التاريخية التي قد لا تتكرر والقيام بهجوم معاكس يعيد للامة موقعها المستقل والمميز الذي فقدته بفعل الاستقطابات الدولية وعداء الدولتين الكبريين للاسلام والمسلمين.

ألم تقل تاتشر منذ شهر تقريباً ان مصدر الخطر على السلام الدولي قد انتقل من اوروبا الشرقية الى الشرق الاوسط. وألم يقل ميتران ـ وقبله غورباتشوف ـ ان مصدر قلق العالم هو الحركات الاسلامية بعد ان انتفى الخطر الشيوعي وتقلصت مواقعه في العالم.

هذا الكلام لا يقال من دون دلالة ومجرد للتسلية. واذا كان العالم يدرك اين هي المشكلة فقد آن الاوان ان ندرك نحن كيف نحل المشكلة ونفك عقدتها.

الأمن هنا أمن الدولة.. والمال مال الدولة.. والمقدس الاعظم والمجسد هيبتها هو رئيس الدولة، فأيما تحرش به أونقد له أولاجهزته وسياساته فهو عدوان صريح على الدولة.. الدولة هنا تتشخص في رئيسها وأعوانه.

2) أما الصنف الثاني من الحكومات فيمكن ان يطلق عليه مقابل الصنف الأول «دولة الشعب» أوحكم الشعب أوحكم القانون.. الشعب هنا مركز الهيبة وأصل السلطان.. وهو المشرع والقوام على حكامه ضمن منظومة قيمه.. هو المخدوم، والحاكم مجرد خادم قد فاز من بين المتنافسين بشرف الخدمة، أوقل ابتلي بالامانة. «انا عرضنا الامانة على السماوات والارض والجبال فأبين ان يحملنها».

السلطة هنا موزعة لا متمركزة، اذ ليس للحاكم سلطان على التشريع ولا على القضاء.. ولا على السياسات العامة، سياسة المال والتعليم والثقافة والدين.. ومؤسسات الدولة ليست ملكاً له.. الوظائف والمراتب تنال بحسب قوانين شرعها الشعب، تقوم على المساواة وتنال بحسب الكفاءة والأمانة ومستوى البلاء في خدمة الشعب.

السيد هنا (الشعب) يأنس الى خادمه (الحكومة) و يشجعه و يكرمه اذا أجاد فعدل واجتهد فنجح، فتكون العلاقة علاقة أنس ومحبة وتعاون بين خادم ومخدوم. أدوات القمع هنا ليست غير أدوات لخدمة الشعب وحفظ مهابته وأمنه الداخلي والخارجي.. هنا لا مجال للنفاق والتآمر في الظلام.. لا مجال للمعارضة المتوجسة خيفة ولا للمعارضة المحمية من الخارج.. بل صراحة ووضوح قد يبلغ حد الاحتجاج أو المطالبة باستقالة لا مجرد وزير، بل باستقالة كل الوزراء أورئيس الدولة نفسه. أليس من حق السيد ان يستغني عن خدمة خادم من خدامه اذا أخل أوقصر في المهمة التي استخدم لها.. مع حفظ حقوقه؟

و يتم الاحتجاج تعبيراً بالكلمة أو اضراباً عن العمل، أوتظاهراً بالشوارع وما الى ذلك حتى يستقيم الحاكم أويستقيل.. يتم كل ذلك دون ان تهراق قطرة دم ودون محاكمات وسجون وسلخ للجلود وحملات...

اذ أننا هنا أمام «دولة الشعب».. بعد أن انتقل الصراع في المجتمع من المستوى المادي - الضرب والمحاكمات والتآمر- الى المستوى السياسي المنظم، وانتقلت السلطة من مرحلة التشخيص (انا الدولة) بلغة فرعون كما ورد في القرآن «انا ربكم الأعلى»، «ما أريكم الا ما أرى»..

من مرحلة «شعب الدولة» الى المرحلة السياسية العقلانية، الى نمط آخر من العلاقات، الى «دولة الشعب»، حيث الدولة: هذا الكيان الذي انصهرت فيه الارض والفكرة، والنظام والشعب كالجسد الواحد المتعاون المتنوع الوظائف.

كيف تحدث هذه النقلة البعيدة من «شعب الدولة» أو شعب الحكومة «أنا ربكم الأعلى»، الى مرحلة «دولة الشعب» كما عبر عنها أبو بكر «وليت فيكم ولست بخيركم.. ان أحسنت فأطيعوني وان اسأت فقوموني.. أطيعوني ما اطعت الله فيكم، فان عصيت فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

وفي مناسبة مماثلة يجيب عمراً مواطن في «دولة الشعب»: «والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه (حتى) بحد سيوفنا»

كيف السبيل الى «دولة الشعب»

باختصار ليس هناك من طريق غير النضال في كل مستوياته: في المستوى الفكري بتعميق قيمة الحرية وتكريم الله للانسان، وفي المستوى التربوي والحركي الميداني بتنظيم قوى للشعب ونشر قيم التمدين فليس هناك في العالم اليوم شعب يتمتع بالحرية والديمقراطية، بالسيادة، دون فكر تحرري ونضال وتضحيات.. ودون ان تصل نضالاته وتضحياته حدا من الصمود والتراكم تنقلب بهما موازين القوى وتتعدل لصالح الشعب حتى تكون الدولة دولته والهيبة هيبته والسيادة سيادته وسياسات التعليم والثقافة والمال والأمن والادارة مرآة لقيمه وارادته.. وذلك ما تحقق مع البعثة المحمدية وزمن الخلافة الراشدة، وذلك ما تحقق على اثر ثورات أوربا الغربية الحديثة، وذلك ما يحدث في الشرق الأوروبي اليوم. وذلك عينه ما تشهد له بدايات مبشرة الجزائر الشقيقة في أعقاب أيام اكتوبر المجيدة سنة 1988 حيث عدلت تلك لصالح الشعب فانبثقت علاقات جديدة بين الدولة والمجتمع، فعدنا نشهد عملية انتخاب حقيقة واعلاماً قوياً شفافاً، وحياة سياسية ناضجة ومسيرات مليونية لا تزهق فيها روح واحدة، وشعبنا سيدا تتنافس على مرضاته كل القوى، وشرطة مؤنسة اليفة وجماهير عارمة تهدد الجيش حتى باعلان الجهاد اذا تدخل لافساد العملية الانتخابية.. هذه ثورة اخرى يستعيد بها شعب الجزائر دولته وسلطانه.

أما نحن في تونس فانه على توالي نضال شعبنا ضد البورقيبية في أبعادها التغريبية وأبعادها السياسية السلطوية وأبعادها الاجتماعية المهمشة لقوى المجتمع والمدمرة لكياناته.. حتى ليصح القول ان التاريخ التونسي الحديث بعد «الاستقلال» هو تاريخ النضال ضد الدولة البورقيبية الشمولية السلطوية في كل أبعادها.. اننا هنا لم يبلغ بعض نضال شعبنا على تواليه وتراكمه منذ «الاستقلال»، لم يبلغ بعد مستوى

القدرة على تغيير موازين القوى لصالح الشعب، فيتخلص من وضعية الرعية ومن مرحلة شعارها المركزي «هيبة الدولة» الى مرحلة «هيبة الشعب» ومقدسات الشعب وسيادة الشعب حقاً.. الى دولة القانون.. ذلك هو الجوهر.. أما ما تبقى فتفاصيل تعبر عن هذا التحول يوم يحدث.

ان مطالب رفع القيود عن الصحافة وحرية تكوين الاحزاب والجمعيات واستقلال القضاء واحترام ارادة الشعب في اختيار برلمانه وحكامه، واطلاق سراح المساجين والامتناع المطلق عن التعذيب وحياد الادارة والتخلص من ازدواجية الخطاب الرئاسي بين الفئوية (رئيس الحزب) والوطنية (رئيس الدولة)، واطلاق طاقات الابداع والمبادرة في كل الميادين وتوفير الضمان الاجتماعي، واحترام ارادة الشعب في سن السياسات العامة كالسياسة التعليمية والاقتصادية.. كل ذلك مجرد وسائل للوصول الى تغيير موازين القوى لصالح الشعب.. ولن تتحقق في شكلها الامثل الا تتويجاً لتراكم كبير لنضال شعب صمم على تحرير ارادته وامتلاك زمام امره واخضاع سلطته لارادته حتى تكون بلا أدنى غبش أو استنكاف مجرد خادم له. عندها فقط نكون قد وضعنا اقدامنا على طريق دولة الشعب.. طريق الحضارة والكرامة. عندها نأمن من ظلم الشرطي وعسفه ونفاق الاعلام الرسمي وانحياز القضاء وتسلط فئة معزولة عن قيم الشعب على مستقبل أجيالنا، نأمن باختصار تزييف ارادة الشعب واحتقاره.

لا للفوضوية

ضرورة ومفيدة للمجتمع ـ ولكنها اذا تغولت فوأدت في الشعوب طاقات الابداع وغدت مصنعاً عظيماً لانتاج الاستبداد والتخلف والنفاق فقد تكون حياة الادغال أفضل منها ـ ولكنها دعوة الى عودة الامور الى نصابها، عودة السلطة والسيادة والمهابة الى صاحبها الاصلي:

الشعب، وتغيير نوع العلاقة من الخادم الى المخدوم، انه الانتقال من سلطة الفرد والمجموعة والحزب الى سلطة القانون.. انه القطع مع مرحلة تشخيص الدولة وتسخيرها للحزب وتسخير الحزب للزعيم من أجل الارتفاع بالصراع في المجتمع من المستوى المادي البدائي الى المستوى السياسي.. انه عقلنة السلطة.. حكم العقل بلغة ابن خلدون.

ان أسوأ ما أورثتناه البورقيبية شعار «هيبة الدولة» وأمن الدولة مصلحة الدولة، الدولة المشخصة في الحزب الدستوري، والحزب الدستوري الفاني في الزعيم المنافق بالديمقراطية والاشتراكية والمصلحة العامة والوحدة القومية والاسلام والعروبة والحداثة.. وليس هو في الحقيقة اذا عريته من هذه الاثواب الكاذبة، غير الدكتاتور وليس حزبه غير الاداة الطيعة في يده. فكم هو ضخم الجهد النضالي الضروري لتصفية هذا الارث.. وان ما تشهده بلادنا مجدداً من قطيعة تتسع يوماً بعد يوم بين الدولة والمجتمع ليحمل نذراً وبشائر بحسب نوع التفاعل معها، وليست احداث سليانة، مكثر، نفطة، سيدي بوزيد، بني خداش، حي ابن خلدون والاحداث الطلابية الا مؤشراً على تطورات نوعية في العمق التونسي في اتجاه رفض استمرار نمط «شعب الدولة» أو «شعب الحزب» أو «دولة الحزب الدستوري» أو شعب الشرطة والادارة. انها مؤشرات المطالبة القوية بدولة الشعب.

الفجر التونسية ـ العدد التاسع

١٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٠م

٢٣ ذو العقدة ١٤١٠هـ

عيد أهل الانتفاضة

للكاتب: فهمي هويدي

ليتنا لا ننسى ونحن نحتفل بالعيد انه ليس في الارض المحتلة عيد!

فاطفال الارض المحتلة لا يرتدون الثياب الجديدة حيث لم يعد أحد يشتري ثياباً جديدة. ولا يحشون جيوبهم بالحلوى، منذ صارت الجيوب محجوزة للحجارة ولزجاجات المولوتوف. ولا يقصدون ساعات اللعب والبهجة، ببساطة لانه ادركتهم الانتفاضة، لم يعد هناك وقت للعب أو مكان للبهجة!

العيد في الارض المحتلة صار مختلفاً تماماً عن كل الذي نتصوره، منذ غدا مغموساً في الدم، ومحفوفاً برايات الشهادة، ومفجراً لروح

التحدي والكراهية للغزاة.

لم تخرج بعد ـ حتى كتابة هذه السطور ـ تفاصيل ما جرى يوم أمس، أول أيام العيد. نعم تابعنا اخبار مواكب التكبير والتهليل التي خرجت منذ الصباح الباكر، قاصدة ـ اولاً ـ المساجد المطوقة بارتال جيش الاحتلال، ثم متجهة بعد ذلك الى مقابر الشهداء، وعرفنا ان اشتباكات حدثت ورصاصات اطلقت، وحجارة القيت، وقتلى وجرحى سقطوا، وصلوا بين مواكب المكبرين وقوافل الشهداء، وهو «سيناريو» كل عيد، ان لم يكن كل يوم فلسطيني.

ذلك جزء من الصورة، وليس كل الصورة، أو قل انه صورة مصغرة ومختزلة لا تعطي الاصل حقه.

إليكم صورة «طبق الاصل» لما جرى في عيد الفطر الاخير. وقعت عليها في نشرة «المجاهد» التي تصدرها حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين.

منذ ساعات الفجر الاولى، حاصرت قوات العدو المساجد في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقدمت قوات اخرى لمحاصرة مقابر الشهداء، وفرضت حظر التجول على عشرات المدن والقرى.

قطاع غزة كان حظه أوفر من الحصار والتوتر، خاصة مخيم جباليا وغزة، توجه الناس الى صلاة العيد مكبرين مهللين. مرت مواكبهم بالازقة والحواري وهي تردد: الله اكبر لا إله إلا الله ـ الله اكبر والشهيد حبيب الله، صاروا يرفعون اصواتهم كلما مروا بجنود الغزاة الذين يحملون المدافع والقنابل والهراوات، في استعراض للقوة لم يعد يخيف احداً، بالعكس فقد كانوا يرفعون اصابعهم بعلامة النصر و يصرخون الله اكبر.

خرج الناس من المساجد بعد صلاة العيد، وبعدما ادوا صلاة الغائب على ارواح الشهداء اتجهت مواكبهم نحو مقابر الشهداء، لزيارة الاخوة والابناء والآباء، ظل تكبيرهم كما هو الله اكبر لا اله إلا الله ـ الله اكبر الشهيد حبيب الله. امهات الشهداء كن يزغردن على طول الطريق من مسجد الشيخ ابراهيم في جباليا ومسجد الشهيد الشيخ عز الدين القسام، وحتى الساحة التي ترقد فيها كوكبة الشهداء، اختلط التكبير بالزغاريد وتعانقا مع ارواح الشهداء المحلقة في سماء المدينة.

وكلما تقدم الموكب، كثرت ارتال جنود الاحتلال وتضاعفت الخوذات ولمعت فوهات المدافع المحمولة على الاكتاف وكلما ازداد الجو حماساً وتصاعد معدل التوتر والانفعال.

بدا واضحاً ان جنود الاحتلال لا يراقبون مواكب المكبرين المهللين، وانما يحاصرونهم لغرض لم يكن خافياً على أحد. فالمسلسل معروف ومشاهده المتعاقبة محفوظة في كل الاعماق.

بدأت رائحة الغاز السام والمسيل للدموع تعبق الجو. وظهرت ثلاث طائرات مروحية في سماء مخيم جباليا الكبير، بصورة موازية بدأ لهيب دخان الاطارات المشتعلة يتصاعد في مختلف الأزقة، وادرك الجميع ان لحظة الصدام قادمة لا محالة.

صبت الجماهير مخزون القهر والكراهية على معسكر لجيش الاحتلال يقع قبالة مسجد الشيخ ابراهيم على الطريق المؤدي الى مقبرة الشهداء. تسابق الفلسطينيون في القاء عشرات الزجاجات الحارقة على المعسكر، التي اشعلت الارض لهبا، انطلقت الاسهم النارية وعبوات القماش من كل صوب.

صبت الجماهير مخزون القهر والكراهية على معسكر لجيش الاحتلال يقع قبالة مسجد الشيخ ابراهيم على الطريق المؤدي الى مقبرة الشهداء.

تسابق الفلسطينيون في القاء عشرات الزجاجات الحارقة على المعسكر، التي اشعلت الارض لهباً، انطلقت الاسهم النارية وعبوات القماش من كل صوب.

وامطرت السماء حجارة رشقت كل شبر في المعسكر. تنافس الرجال في ابراز بطولاتهم في استخدام المقلاع، وسبقهم الصغار في اثبات كفاءتهم في «التنشين».

لم تمنعهم الاسلاك الشائكة من إقتحام المعسكر، ولم توقفهم البوابات الحديدية ولا السواتر الاسمنتية، فلم يكن الامر مجرد سباق في الرشق والتصويب، ولكن كان في حقيقته سباقاً على الثأر والشهادة.

كانت المفاجأة شديدة، اذ لم يتوقع الاسرائيليون ان تتحول زيارة قبور الشهداء الى هجوم على معسكر الاحتلال عندما فقد العدو السيطرة على الموقف، فمئات الجنود والطائرات العسكرية والمصفحة والطائرات المروحية التي تصوروا انها ترهب الجميع بهيئتها واصواتها

المزعجة، ذلك كله لم يخف احدا، فكما سقطت كلمة العيد من الوعي الفلسطيني كذلك سقطت كلمة الخوف!

مذبحة «جباليا»

فتح الاسرائيليون النار في كل اتجاه من برج المعسكر ومن السيارات المصفحة ومن احدى الطائرات المروحية، بينما قامت طائرتان مروحيتان بالقاء قنابل الغاز على الاهالي، واتسع نطاق المواجهة، تجاوز الساحة المقابلة لمعسكر الجيش الى كافة انحاء مخيم جباليا والى مقبرة الشهداء. تحول المخيم الى ساحة حرب حقيقية ضد جيش الاحتلال. وخرج كل من يسكن في المخيم ليشارك في المعركة، الكبار والصغار والرجال والنساء والفتيات.

ازاء الوضع المتفجر استدعى الاسرائيليون مزيداً من القوات للسيطرة على الموقف، لكن المحاولة لم تنجح وانما حدث العكس، ازداد الموقف اشتعالا واتسع نطاق المواجهة. فجاء الى المخيم دان شمرون رئيس الاركان الاسرائيلي والقائم باعمال وزير الحرب ليدير المعركة و يبسط القمع، فاعلن حظر التجول محذراً من يخرج من داره في أي وقت من النهار أو الليل باطلاق الرصاص عليه وقتله.

اذاع راديو اسرائيل في ذلك اليوم ان ٢١٧ مجاهداً فلسطينياً من مخيم جباليا اصيبوا اصابات مختلفة. هذا عدا الجرحى الذين لم يتم حصرهم نتيجة الاخلاء السريع ومعالجتهم بالمنازل، وكالة الغوث اصدرت بياناً قالت فيه ان اغلب الاصابات كانت في الرأس وان الاهالي تصدوا بقوة لجنود الاحتلال، في الوقت ذاته اصيب احد عشر جندياً اسرائيلياً بجراح بينما اصيب جندي آخر برصاص زميل له! وأعلنت الطوارىء القصوى في جميع مستشفيات القطاع.

لم يذكر راديو اسرائيل ان اربعة فلسطينيين قتلوا في معركة مخيم جباليا هم: الشهيد عوض الله ابراهيم المبحوح (٢٥ عاماً) وقد أصيب بعيار ناري في القلب. خالد علي موسى الاسود (٢٧ عاماً) - اعيرة نارية في الحوض والصدر، محمد علي ابو سمعان (٢٦ عاماً) - عيار ناري في الصدر. أما الرابع فلم يذكر التقرير اسمه.

ذلك حدث في مخيم جباليا وحده. وهو نموذج لما جرى في مختلف انحاء قطاع غزة في ذلك الصباح الباكر الذي أعقب صلاة العيد خاصة في حي الشيخ رضوان والشجاعية والزيتون، ومخيم البريج ومخيم النصيرات ومخيم المغازي، وخان يونس ورفح بمخيميهما. وكانت اكبر تلك المظاهرات في خان يونس.

بعدما سقط ١٨ جريحاً اثر الاشتباكات التي جرت في القطاع، أعلن دان شمرون حظر التجول في كامل القطاع الذي اعتبره منطقة عسكرية ومنع الصحفيين أو أي شخص آخر من دخوله، وكثفت الحشود العسكرية في حي الشيخ رضوان ومخيم الشاطىء.

نفذت التعليمات بالقوة المسلحة بطبيعة الحال. لكن ذلك لم يمنع رفع الاعلام الفلسطينية في كافة انحاء القطاع، مع الاعلام السوداء التى كتبت عليها عبارة: «لا إله إلا الله».

تكرر ذات المشهد في الضفة الغربية، اصطدم المكبرون المهللون من الفلسطينيين بمعسكر الاحتلال في بلدة قباطية - قضاء جنين، فتلقى المجاهد ماهر محمد نايف شباني (١٧ عاماً) دفعة من الطلقات النارية في بطنه، وجرح ستة عشر مجاهداً فلسطينياً، بينما اصيب جنديان اسرائيليان اصابة بالغة وفرض حظر التجول على البلدة.

شهدت قرية المزرعة الشرقية قضاء رام الله مواجهات عنيفة جرح خلالها سبعة من الفلسطينيين خلال كسر الاهالي حظر التجول وتوجههم الى المسجد لاداء صلاة الفجر والعيد. واعتصم جمع كبير من الاهالي في المسجد.

فرض حظر التجول في نابلس بسبب مواكب المكبرين في البيرة اشتبك المصلون بقوات الاحتلال اثناء عودتهم من زيارة المقابر التي اعقبت صلاة العيد. حاول المستوطنون الاسرائيليون حرق ثلاثة فلسطينيين داخل شاحنتهم في قرية بيت امر - قضاء الخليل، مما أدى الى اصابة السائق بجراح، وداهم جنود الاحتلال احياء الخليل والقوا قنابل الغاز على المنازل لمنع الناس من زيارة مقابر الشهداء ودارت مواجهات عنيفة اعتدى خلالها جنود العدو بالضرب المبرح على العشرات وانتهى الامر بفرض حظر التجول على المدينة واعلانها منطقة عسكرية مغلقة، فاقيمت الحواجز العسكرية، وواصل المستوطنون الاسرائيليون رشق الاهالي بالحجارة.

في مخيم عايدة قضاء بيت لحم - خرجت مسيرة حاشدة من الاهالي تردد: الله اكبر لا اله لا الله - الله اكبر الشهيد حبيب الله.. داهم جنود الاحتلال قرية تبير لتأديبها. وفي طولكرم وقراها خرجت المسيرات الى قبور الشهداء وهي تكبر رافعة الاعلام السوداء. حدثت مواجهات في

عنبتا واستمر فرض الحظر التجول لليوم الحادي عشر في مخيم نور شمس حدثت مواجهات وتمت مهاجمة سيارة مستوطن قرب باقة الشرقية، ملأت المسيرات شوارع قرى ابو الليف وبيت ريما ودير غسانه ودير ابو مشعل وكفر نعمة وبيتونيا.

في الوقت ذاته استمر الحصار على القدس والمسجد الاقصى لمنع الفلسطينيين من خارج المدينة من اداء صلاة العيد بها مع ذلك تمكن الوف من اداء الصلاة في حرم المسجد الكبير، بينما ساد المدينة توتر بالغ تحسباً لاحتمال انفجار الموقف في أية لحظة، وكان ذلك التوتر اظهر ما يكون في احياء البلدة القديمة والقدس الشرقية.

لم تهدأ.. لكنها تعقدت

كانت حصيلة اليوم الاول للعيد في الزمن الفلسطيني.. لم تختلف في اليوم الثاني أو الثالث الا في الكم لا النوع. ولم تختلف في عيد الفطر عنها في عيد الاضحى، ولا في الماضي عنها في الآتي. فقط اختلف «عيد» الارض المحتلة عن العيد في بقية انحاء الامة العربية والاسلامية. لسبب واحد لا يحتاج إلى اثبات أو تفصيل هو ان الامة لا تعيش همها الحقيقي والمصيري!

ولان الحال كذلك، فان الانتفاضة جاوزت في تفردها كافة التوقعات والحسابات، اذ صمدت واستعدت وتعمقت برغم الظروف العربية البائسة التي تحيط بها، وبرغم كل محاولات السحق والقهر التي تمارس بحقها في الداخل.

لقد كنت من الذين تشاءموا في بداية العام حتى كتبت متسائلا عن احتمالات توقف الانتفاضة. لكن «يوميات الانتفاضة» التي اتابعها، وسجل «شهداء الاسبوع» الذي اطالعه بين الحين والآخر، كانا بمثابة رد كاف وحاسم على المخاوف التي راودت امثالي من الذين تخفق قلوبهم لما يجري في الارض المحتلة، ويستشعرون العجز والخجل. العجز لاننا نقدم كلمات محسوبة بين الحين والآخر، بينما هم هناك يقدمون - بغير حساب - الارواح والدماء كل يوم، والخجل لموقف الامة الذاهل واللاهي من خطر مماثل - وفج - يتهدد امنها وحلمها.

قرأت ترجمة عن العبرية لمقال بعنوان «الانتفاضة تتعقد» للمعلق العسكري لجريدة «هاآرتس» نشر في التاسع من مارس الماضي.

في مقاله قال المعلق الاسرائيلي «زئيف شيف» ما يلي:

ان الشعور الذي تحاول الدوائر السياسية الترويج له، مدعية ان الانتفاضة تقترب من نهايتها، هو بعيد عن الصحة تماماً.

فرغم انخفاض عدد الاشخاص الذين قتلهم الجنود الاسرائيليون في الاسابيع الاخيرة فان مراجعة الارقام والحقائق بدقة تؤكد ان هناك نشاطاً ثورياً سرياً بين الفلسطينيين قد يؤدي الى تصعيد الوضع في المستقبل، ما لم يطرأ تقدم ملموس على المسيرة السياسية.

فالارقام التي جمعت خلال العام ١٩٨٩ وتم تحليلها بكل جوانبها، تشير الى انه طرأ ارتفاع على مؤشر العمليات في مختلف المناطق. والمقصود بالعمليات هو حوادث اطلاق النار واستعمال العبوات الناسفة، واضرام الحرائق والطعن وقذف الزجاجات الحارقة. ففي حين كان معدل العمليات اليومي في عام ١٩٨٨ هو ٧،٩، فان هذا المعدل ارتفع في عام ٨٩ إلى ٨،٩ ورغم ان عدد عمليات قذف الزجاجات الحارقة قد تناقص، إلا ان مجمل عمليات الفلسطينيين زاد باكثر من ١٠٪.

كذلك فان الجيش لم ينجح في خفض عمليات القذف بالحجارة والمواجهات مع دوريات الجيش. ووصل عدد تلك الحوادث الى ١٥٠ حادثة يومياً رغم ان الجيش نجح خلال الاشهر الاخيرة في القبض على زمام الامور في عدة مجالات.

فى الوقت ذاته فان حوالي ٦٠ ألف فلسطيني تم ايداعهم في المعتقلات الاسرائيلية وذلك كله يعني ان الانتفاضة ما زالت تملك قوة التجدد المفاجئة.

ورغم ان الجمهور الفلسطيني يعاني الكثير من الانتفاضة، ولكنه يملك حوافز كافية لاستمرار الانتفاضة، والشعور السائد لدى الفلسطيني هو ان ما قدموه حتى هذه السنة الثالثة للانتفاضة ليس بغير جدوى.

انهم في اسرائيل يتحدثون عن الانجاز الكبير المتمثل في الوقف المطلق تقريباً للمظاهرات الكبيرة في المناطق المختلفة. ولكننا لا نستطيع في ذلك ان نستنتج ان الانتفاضة تقتصر على افراد قلائل، اذ الثابت انها تملك كل مقومات النضال الشعبي.

ولحسن حظ اسرائيل ان جزءاً من طاقة المنتفضين وجه مؤخراً إلى الفلسطينيين انفسهم. فقد زادت العمليات الموجهة ضد «المتعاونين» مع اسرائيل حيث كانت ٦٤٦ عملية في سنة ٨٨، وصارت ١٠٥٨ عملية في ٨٩. لذا فقد قتل ٣٠٠ فلسطيني وجرح ٤٠٠ آخرون من

«المتعاونين» مقابل ١٦ قتيلا و ٩٠ جريحاً في العام الاول للانتفاضة.

على ذلك، فقد قدمت اسرائيل في ٨٩ ضحايا اكثر مما قدمت في عام ١٩٨٨ اذ عدد القتلى ٣٢ شخصاً في العام الماضي، مقابل ١١ قتيلا في العام الذي سبقه، وقد تزايد عدد القتلى نتيجة لتعدد العمليات الانتحارية التي قام بها الفلسطينيون، ومن جراء اتساع نطاق السخط والحقد بين الفلسطينيين تجاه الاسرائيليين. فربما لا يدرك الاسرائيليون مدى الاثر الذي تركه مقتل مئات الفلسطينيين اثناء الانتفاضة، بينهم عشرات الاطفال ومعهم قرابة ١٥ الف جريح. فالرغبة في الانتقام تلح على قطاع عريض من الفلسطينيين من جراء ذلك.

وهناك ظاهرتان تؤكدان «تفاقم» الوضع في الانتفاضة. الاولى هي تزايد قوة المقاومة الاسلامية في مختلف المناطق ممثلة في منظمتي «حماس» و حركة الجهاد الاسلامي. ورغم ان الجماعتين تلقتا ضربات موجعة من جهاز الامن الاسرائيلي، الا انهما استعادتا نشاطهما في الأشهر الاخيرة.

يدل على ذلك ان عدد الخلايا الاسلامية التي كشفت زاد من ٤٠،٨٪ في عام ٨٨ إلى ٨٠،٧٪ في سنة ١٩٨٩ (أعلنت أجهزة الامن الاسرائيلية انها كتشفت منذ بداية الانتفاضة ١١٠٠ مجموعة تنظيمية «معادية». نفذت ٣٠٠٠ هجوم ضد سلطات الاحتلال ـ وذكرت ان اغلب هذه المجموعات تنتمي الى حركة المقاومة الاسلامية حماس والجهاد الاسلامي).

الظاهرة الثانية هي تنامي التطرف من جانب قيادة الانتفاضة والمجموعات التي تتبعها التي تنفذ الانتفاضة عملياً. دليل ذلك ان قادة تلك المجموعات رفضوا الاستجابة لنداء منظمة التحرير والقيادات المحلية المرتبطة بها بتقليص عمليات اغتيال «المتعاونين» مع اسرائيل.

ختم المعلق الاسرائيلي بقوله ان الانتفاضة لم تخفت، ولكنها آخذة في التعقيد اكثر فاكثر، الامر الذي يزيد من خطورتها ما لم يحدث منعطف ايجابي في المسيرة السياسية.

نشكو الى الله

من اوقع ما قرأت تعقيباً على ما جرى في مخيم جباليا في عيد الفطر المبارك بيان موجه الى العرب والمسلمين من حركة الجهاد الاسلامي قالت فيه:

ان مسلمي فلسطين يشعلون ما تبقى من دمهم و يعصرون حروقهم لكي يستمر فتيل الجهاد المقدس مشتعلا دفاعاً عن حياة الحق وشرف القضية وشرف الامة.

ان مسلمي فلسطين يستصرخون كل قوى الحياة والرفض في خلاياهم لكي لا تسقط القضية، يستصرخون المستحيل فيهم، كي تمضي الانتفاضة إلى غاياتها قوية حتى تنهض الساحات الاخرى وتلتحق بنفس الدرب.

ووجهت الحركة خطابها الى العرب والمسلمين قائلة:

السنا كشعب فلسطيني اخوة لكم؟.. السنا جيراناً لكم الستم على علم وايمان بالاثم الذي يقع على الجار اذا بات شبعان وجاره جوعان وهو يعلم؟ أين الحمي تجاه اخوانكم؟.. اين السهر والعمل من اجل نصرتهم؟

ان الله ناصرنا لا محالة، وسائلكم حقاً لماذا تقفون منا موقف اخوة يوسف من يوسف ـ فتريدوننا ـ بسبب ما نحن مرشحون له من ابتلاء وتمكين.. ان نكون في أعماق البئر.

اننا نستصرخكم، ونستحلفكم بالله، بحبكم لنبيه محمد (صلى الله عليه وسلم)، بشرفكم الانساني، الا تصموا آذانكم، ولا تغمضوا اعينكم، والا تشيحوا بوجوهكم عن فلسطين.

يارب اللهم انا نشكو إليك خذلان قومنا وتفريطهم فينا، وفي مقدساتنا.

يارب، اللهم انا نشكو إليك ضعف اطفالنا ونسائنا وقلة حيلة شبابنا وهواننا على العرب والمسلمين.

يارب اقذف الغيرة والشجاعة في قلوبهم حتى يثوروا لمشهد النيران التي تشتعل في مقدساتنا وفي بيوتنا واجسامنا. وكل سنة وانتم طيبون.

الشرق القطرية
١٩٩٠/٧/٣

مرثية اخرى

ضوء الشهادة بيّنٌ..
من أوّله
ودم الشهيد حكى الحكاية كلها
سوى الطريق كطلقة
مَنْ عدّلَه
وهو الذي عرف العدو...
أعدّ لَه
لينازلَه

فمن الذي استل الخطا نحو الشهيد؟
وكيف غافلنا؟
وفي مهج المحبين اليتامى
استبدله
في أي بنك يُصرف المفقود
كي يضحي فقيدين
والقبر قبر واحد:
هل فيه متسع لكي يحوي شهيدين؟

فبأي ضوء نور التأبين
حتى لا أميز ما ترى عيني؟
وأنا، الصديق، موزع
أعدو اليه لكي أفي
دَيني:
ما كنت: اذ سقط
الشهيد بجسمه المشوق،
بين السابله

(ياحسرتي.. ما أطوله!!)
ما كنت موجوداً امام الموت
وهو يتم فعلته
و يترك صاحبي ملقى
ووحدي مقبل كي أنقله.
و يدي القصيرة لم تصل للجفن
وهو يرف رفته الأخيرة
لا يلاقي مشفقاً كي يُسبله

(ياحسرتي.. ما أجمله!!)
عندي أمانات سأوصلها الى أحدٍ
وهم يتقاسمون غيابه
يتشاجرون على معاني المقصلة.
هل سوف نعرف آخر الدرب الذي سرناه
مستهدين ضوء دم
كما عرفنا أوله؟
(...)
ونرتضي الماضي لنا زوادة

تكفي الذين تكفنوا
كلّ سرى في عتم جلجلةٍ
وأمعن حاملا مستقبله
أيقظت جثته لترشدني فلم تقبل
وردت فوقها تابوتها
أيقظت ذكراه التي في القلب.. لم أفلح
وصارت غصة تُدمي
فعدت الى اتجاه البوصلة

أبصرت قدّامي العدو
وحوله أحلامه مسترسله.
كان الشهيد يرى عدواً واحداً فأعد له
كان العدو يرى عنيداً،
لم يحوّل عنه ناظره
فتى يبدو كأن قد جاء
من كتب عن العشاق
يفضحه بخفق القلب صاعق قنبلة

هجم العدو يشد صاعق قلبه
كي يبطله
هذا العدو الواضح القاسي
الذي صرف الليالي ساهراً
كي يقتله
ما أعد له!!

ممدوح عدوان

الايام الفلسطينية

يأول المدى الذي سرنا اليه حاملين من قديم
شمسنا وحلمنا، وحاملين غيمنا.. ورعدنا و برقنا
وحاملين طلعة العناب في نسائنا
وساعد الزيتون والجبال في رجالنا
وسبعة من خيرة الاقمار في اطفالنا
يأول الروح التي كانت هنا منذ القديم
في دوالي ظلنا، في وردة أعلى من الطوفان
في زوادة العصفور والمحارب البحري
في اسطورة التكوين بعد الموت
قبل الموت، في الصوت الذي يمتد افقا
في المساء الرحب، كي تطير خيلنا، كي نقطف
الرؤيا ونغري قلبنا
لكي يحب اولا وثانياً وعاشرا وسوسنا
يأول الشعر الذي سترضع الطيور سره وبحره
لترفع السماء في بلادنا، وتوقظ الغناء في ساحاتنا
ياكلنا
من اول التكوين حتى نصرنا
من بحرنا.. لنهرنا

ياشارعا يموج بالشعوب. لا الدول
ياهادئا.. ياعاصفا كزهرة برية.. كبرتقالة الامل
يادمنا.. ياصوتنا ياريحنا
ياجوعنا للشمس والاغنية
ها قد عجنا الافق بالحرية
فاصعد بنا
فاصعد بنا
ولنشتعل في «الميجنا»:
هذا التراب ثوبنا وجسمنا وروحنا
وكل زهرة هنا شهيدنا
وكل طفل باسق قصيدنا
وكل برتقالة مشمسة عيوننا
وهذه بلادنا
وهذه بلادنا
بلادنا
بلادنا.

ابراهيم نصر الله

• المراسلات والاشتراكات على العنوان التالي:
The Roots P.O. Box 4375
Nicosia CYPRUS
وجميع المراسلات والاشتراكات في الأميركيتين على
العنوان التالي: ICP
P.O. BOX 82009
Tampa - Florida 33682 - 2009 USA

Islam and Palestine
• الاسلام وفلسطين
• نشرة غير دورية تهتم بشؤون الاسلام والقضية الفلسطينية
• تصدر عن: دار الجذور للطباعة والنشر
• ترسل الاشتراكات والصكوك باسم: The Roots
• الاشتراك السنوي ١٢ جنيهاً استرلينياً أو ٢٠ دولاراً أميركياً

IMP. CEDI. Firminy